



ملخص مقرر النقود والبنوك

دكتور المقرر / هشام الليثي

البريد الإلكتروني / samlaythy@yahoo.com

أحد أاد

TURKI 1400

الملخص برعاية :

مركز صدى الحروف "السويدي" للخدمات التعليم عن بعد (التوصيل والشحن لجميع المناطق)

@Sda7rf ، @dr_fajr 

@Sda7rf : 

٠١١٤٢٦٧٢٦٢ - ٠١١٢٢٢٥٧٣: 

٠٥٥٦٠٩١٨١٩ - ٠٥٥٢١١٤٤٦٧: 

ريع هذا الملخصات سيوجه لمشروع خيري باسم طلاب وطالبات الدفعة الماسية – جامعة الملك فيصل وباسم عموم المسلمين

مركز صدى الحروف "السويدي" تويتر: @Sda7rf انستقرام: @Sda7rf رقم هاتف: ٠١١٤٢٦٧٢٦٢ واتس: ٠٥٥٦٠٩١٨١٩

المحاضرة الأولى

نشأة وتطور النقد

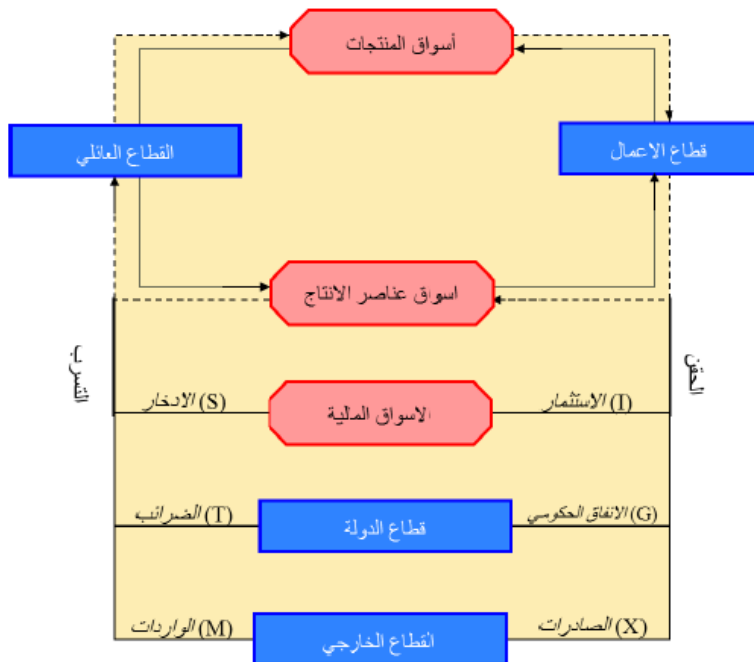
* المقدمة :

❖ تعتبر النقود من بين أعظم الإكتشافات الإقتصادية التي توصلت إليها البشرية :

- فالنقود إذا أحسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الإقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحرية التي تحقق الرفاهية الإقتصادية) .
- والنقود إذا لم يحسن استخدامها لها الأثر السلبي على النشاط الإقتصادي وتدهوره وتراجعها ، فكثير من الظواهر الإقتصادية غير المرغوب فيها كالتضخم والبطالة وضعف سعر صرف العملة الوطنية لها علاقة بالنقود .

ويمكن توضيح أهمية النقود من المنظور الإقتصادي من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها في الإقتصاد الكلي على النحو الذي سيتم شرحه الآن .

❖ أهمية النقود للإقتصاد الكلي



❖ تطور التبادل الإقتصادي وتطور النقود :

يمكن الجزم بأن هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الإقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخيه . ويعتبر هذا التطور متأثرا بعنصرين هما :

- أ. الزيادة في السكان .
- ب. التخصص وتقسيم العمل .

وفيما يلي نعطي فكره موجزه ثلاثة مراحل توضح كيفية التلازم بين تطور التبادل الإقتصادي وتطور النقود :

المرحلة	السكان	التخصص وتقسيم العمل	الفوائض
مرحلة غياب التبادل الإقتصادي	العدد محدود	غير موجود (الإقتصاد المعيشي / اقتصاد الإكتفاء الذاتي) .	عدم وجود فائض إنتاج ولا حاجة للتبادل وبالتالي لا حاجة للنقود
مرحلة التبادل الإقتصادي المحدود	العدد متزايد	أصبح موجودا (الإنتاج للغير)	وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في السوق وبالتالي الحاجة للنقود .
مرحلة التبادل الإقتصادي غير المحدود	العدد أكثر تزايدا (الانفجار السكاني)	أصبح منتشرا (الإنتاج للغير)	وجود فائض ضخم في الإنتاج والحاجة للتبادل في أسواق أكثر اتساعا وبالتالي تزايد الحاجة لنقود أكثر تطورا .

❖ نظام المقايضه :

❖ تعريف المقايضه

يقصد بالمقايضه التبادل العيني للسلع والخدمات والذي كان شائعا بين المجتمعات البدائيه التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد . ويطلق على المقايضه تعبير نظام التبادل المباشر ، حيث تتم مبادلة السلعه بالسلعه أو الخدمه ، مثل :

- الأسماك مقابل الحبوب أو
- التبغ مقابل الثمار أو
- اللبن مقابل الملح أو
- الماشيه مقابل أدوات الصيد
- أو أدوات البناء مقابل أي شئ آخر .



❖ مساوي نظام المقايضه

يمكن حصر المساوي (العيوب) التي يبتسم بها نظام المقايضه في النقاط التاليه :

- (١) **عدم** توافق الرغبات أو ما يسمى بالتوافق المزدوج للرغبات .
- (٢) **عدم** إمكانية تجزئة بعض السلع .
- (٣) **عدم** وجود وحدة مشتركة لقياس قيمه .
- (٤) **تعدد** الأسعار النسبيه .
- (٥) **تدني** كفاءة التبادل .

Ⓒ مثال توضيحي لمشكلة تعدد الأسعار النسبيه .

بافتراض أن مجتمع ما تتوفر فيه ٦ سلع تتمثل في الآتي :

- الأرز <<< 5 أسعار .
- السكر <<< 4 أسعار .
- الزيت <<< 3 أسعار .
- اللحم <<< 2 أسعار .
- النسيج <<< 1 سعر .
- التبغ .

يمكن استخدام الصيغه التاليه لمعرفة عدد المعاملات المطلوبه لسلعة ما :

$$\frac{n(n-1)}{2} = \text{حيث أن } (n) \text{ هي عدد السلع المتاحة في السوق .}$$

❖ أنواع النقود :

تعرف النقود مقارنة بالمقايضه بنظام التبادل غير المباشر . وتتمثل أنواع النقود (حسب تطورها التاريخي) في الآتي :

١. النقود السلعيه :

هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقيه مع قيمتها كنقود مثل : سلعة القمح والذهب والفضه (النقود المعدنيه) أي أنها وسائل مبادله لها قيمه ذاتيه (يصدرها جميع أفراد المجتمع الذين يحوزون السلع) .

٢. النقود الرمزية :

هي النقود المصنوعة من الورق أو النقود الورقية والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية وإنما تستمد قيمتها من براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل (يصدرها البنك المركزي) .

٣. النقود الائتمانية :

وهي ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض (تصدرها البنوك التجارية) . التي تنتج عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك مسحوب على بنك آخر ممثله في ما يعرف بالودائع الأولية والودائع المشتقة .

٤. النقود الإلكترونية :

تعرف بأنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات إئتمانية مخزونه على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل البطاقات الإلكترونية الممغنطة مثل بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية والشيكات الإلكترونية .

❖ وظائف النقود :

يمكن حصر وظائف النقود في الآتي :

١. وسيط للتبادل :

يعني قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشرة (النقود مقابل السلع والخدمات) . ومن خلال استخدام النقود كوسيط للتبادل تم تحقيق العديد من المزايا :

- التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات .
- تخفيض تكاليف التبادل .
- تشجيع مزيد من التخصص في الإنتاج وزيادته وتحسين جودته .
- وتشجيع حرية الاختيار .

٢. وحده لقياس القيمة :

تستخدم النقود كوحده لقياس قيم السلع والخدمات حيث تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل . كذلك تساعد النقود في إبرام العقود ومسك الحسابات في صور نقدية ومعرفة ما حقته الشركات من أرباح أو خسائر في نهاية كل عام

٣. مخزن للقيمة :

تتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي مكان وزمان آخر وبأقل تكلفة مقارنة بالمقايضه . وبذلك تعد النقود وسيلة للإدخار من أجل إنفاقها في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على الوجه الأكمل لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائية . (وجود التضخم يضعف هذه الوظيفة) .

٤. معيار للمدفوعات الآجله :

تسهل هذه الوظيفة عملية إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجله ، أي على أن يتم بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر . إضافة أن هذه الوظيفة تمكن من إقراض واقتراض قوة شرائية (إبرام القروض) كل ذلك بشرط أن تظل القوة الشرائية للنقود مستقره (عدم وجود ظاهره التضخم) .

■ ملحوظه : يمكن تقسيم الوظائف الأربعه السابق ذكرها إلى وظيفتين :

أ. الوظائف الأساسية (يحتاجها كل أفراد المجتمع) .

○ وسيط للتبادل .

○ وحدة لقياس القيمة .

ب. الوظائف المشتقه (لا يحتاجها كل أفراد المجتمع) .

○ مخزن القيمة .

○ معيار للمدفوعات الآجله .

❖ * خصائص النقود الجيده :**لكي تتصف النقود بالجوده فلا بد أن تكون :**

١. **سهولة الحمل :** لابد للنقود أن تكون سهلة الحمل وسهلة النقل لأجل القيام في مختلف المناطق . وإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزه كما هو الحال في ظل نظام المقايضه أو النقود السلعيه فسيكون من المتعذر استخدامها كوسيط للتبادل . وإن تم ذلك ستكون تكلفة المبادلات مرتفعه نسبيا .

٢. **غير سريعة التلف :** يجب أن تتمتع النقود بعدم القابليه للتلف حتى لا تفقد قيمتها كنقود بالمفهوم المعاصر .

مثال الملح واللحوم والفواكه (قابله للتلف) .

مثال النقود المعدنيه والورقيه (غير قابله للتلف) .

٣. **قابله للتجزئه** : تتسم النقود الجيده بقابليتها للتجزئه بحيث يمكن إصدارها في شكل وحدات كبيره ومتوسطه وصغيره .

- مثال الماشيه في ظل نظام المقايضه والنقود السلعيه (غير قابله للتجزئه)
- مثال النقود الورقيه والمعدنيه والإلكترونيه (قابله للتجزئه) .

٤. **ذات مواصفات موحد** : يجب أن تتمتع النقود بهذه الخاصيه حتى تحظى بالقبول العام ولتفادي أي نشوب خلاف بين طرفي التبادل . كما يجب أن تتمتع النقود بهذه الصفه حتى يتم تفادي حدوث أي نوع من التزوير كما هو الحال بالنسبه للعملات المعدنيه والورقيه .

٥. **سهولة التمييز** : يجب أن تتسم النقود الجيده بسهوله التمييز من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئه من فئات عمله كما هو الحال بالنسبه للعملات المعدنيه والورقيه .

المحاضره الثانيه

النظم (القواعد) النقديه

❖ المقدمه

تم في المحاضره الأولى استعراض نشأة وتطور النقود ، وذلك من خلال التعرف على الموضوعات التالية النقود :

- نظام المقايضه .
- أنواع النقود .
- وظائف النقود .
- خصائص النقود الجيده .

وقبل الدخول في تفاصيل عن موضوع القواعد النقديه ، فلا بد من التطرق لتعريف النقود حيث جرت العاده على تعريف النقود بأنها أي شئ يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمه ووحدة للقياس ومعيار للمدفوعات الآجله ، شريطة أن يلقي قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع (مواصفات النقود الجيده) .

❖ تعريف النظام النقدي

ينص تعريف النظام النقدي على الآتي :

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعه في دولة معينه والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدوله . وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونه للنظام النقدي في الآتي :

- النقود المتداوله في المجتمع (أنواع النقود) .
- التشريعات والقوانين التي تحكم عملية إصدار النقود وتداولها (القبول العام) .
- الأجهزة والمؤسسات المصرفيه والماليه التي تتعامل بالنقود (الكفاءه الإقتصاديّه)

{ تعريف النظام النقدي الدولي }

❖ أنواع النظم النقدية

هناك العديد من العوامل التي استدعت التفكير في استحداث النظم النقدية :

- ✓ الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كيانا كبيرا وتوسع فيه نطاق المعاملات (سبب داخلي) .
- ✓ اتساع نطاق المعاملات التجارية والإقتصادية فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي (سبب خارجي) .
- ✓ ظهور الدولة ككيان يتمتع بالسلطة ولها مسؤوليات تجاه المجتمع وتحقيق أهدافه الإقتصادية ، مثل :

- ≈ التنمية الإقتصادية .
- ≈ استقرار الأسعار ومحاربة التضخم .
- ≈ التوظيف الكامل ومحاربة البطالة .
- ≈ التوازن الخارجي وإستقرار سعر صرف العملة الوطنية .

وبصفه عامه عرفت البشرية نوعين من النظم النقدية (**النظام النقدي السلعي ، النظام النقدي الورقي**) حيث سيتم الحديث عنهما أكثر تفصيلا في الشرائح التالية :

❖ النظام النقدي السلعي

- بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس كمية أو محتوى من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل . وقد كانت سلعتي الذهب والفضة أوسع انتشارا وأكثر استخداما في هذا المجال ، وذلك لأن القوه الشرائيه للوحده النقدية في التداول مساويه للقوه الشرائيه التي تمثله كمية الذهب أو الفضة المرتبطه بالوحده النقدية .
- المتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر بإسم قاعدة الذهب **يجد أنه مر**

بالمراحل التالية :

١. مرحلة نظام المسكوكات الذهبية .
 ٢. مرحلة نظام السبائك الذهبية .
 ٣. مرحلة نظام الصرف بالذهب .
 ٤. مرحلة نظام المعدين .
- فيما يلي عرض موجز لكل مرحله من المراحل السابق ذكرها .

١- مرحلة نظام المسكوكات الذهبية :

تعتبر من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في إطار الإجراءات والضوابط التالية :

- يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة (ويطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه) .
- عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة إلى القطر المعني .
- أن المسكوكات الذهبية هي القاعده القانونيه لسداد الديون .
- يحق لأي فرد تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس .
- عدم وجود أي قيود على إصدار المسكوكات الذهبية .

٢- مرحلة نظام السبائك الذهبية :

لجأت معظم دول العالم إلى **نظام السبائك الذهبية** بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية إنتاج الذهب وتوسع الحكومات في الإنفاق بسبب الحروب . **وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي :**

- تحدد الحكومة ممثله في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب .
- قيام البنوك المركزيه بإصدار عمله معدنيه أو ورقيه يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب .
- تحتفظ البنوك المركزيه بسبائك ذهبيه في خزائنها كغطاء للعمليات المصدرة .
- لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخليه وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجيه فقط .
- يقتصر حق تحويل العملات النقدية المتداوله إلى ذهب على من يملكون مبالغ كبيره فقط .

٣- مرحلة نظام الصرف بالذهب :

وفق هذا النظام **تحدد البنوك المركزيه علاقة عملتها بالذهب بصوره غير مباشره** وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات أجنبيه قابله للتحويل إلى ذهب . وبذلك تشكل هذه العملات غطاءا لعملاتها بدلا عن الذهب . **وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي :**

- أ. تحديد قيمة العملة الوطنيه مقابل قيمة عملة أخرى قابله للتحويل إلى ذهب مثل الجنيه الإسترليني أو الدولار الأمريكي .
- ب. تحتفظ البنوك المركزيه في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من السبائك الذهبية) .

يُلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفة في إنتاج الذهب والإحتياطي من الذهب . ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدولة التي تتبناها تابعة لإقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها .

٤- مرحلة نظام المعدنين :

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية أساس وزن ثابت من معدنين ، هما الفضة والذهب وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابله للتحويل إلى أي من المعدنين . إلا أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضيه بسبب ما يعرف بقانون جريشام **Gersham's Law** حيث ينص هذا القانون على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق .

ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب

يعتقد الكثيرون بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسيه وهي :

- تحقيق الشعور بالأمان (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب) .
- استقرار أسعار الصرف (القابليه للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب) .
- إدارة النظام النقدي بصورة آليه (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آليه)
- استقرار مستوى الأسعار (الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب) .

النظام النقدي الورقي أو القانوني

❖ أسباب نشأة النظام النقدي الورقي

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى التحول من النظام النقدي السلعي إلى النظام النقدي الورقي :

١. في أوقات الأزمات والحروب وجدت الحكومات أنها لا تستطيع تحويل نقودها إلى ذهب .
٢. فشل نظام قاعدة الذهب عن مجاراة التوسع في تجارته الدولي ومع ما صاحب ذلك من حدوث أزمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات .
٣. التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث إنجازات (طفرات) اقتصادية (اليابان ودول الإتحاد الأوروبي والإتحاد السوفيتي سابقا والدول المستقلة حديثا) .

❖ تعريف النظام النقدي الورقي

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعة أخرى بمعنى آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدره وبين كمية الذهب الموجوده لدى الجهاز المصرفي . وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلى ذهب .

❖ أسس عمل النظام النقدي الورقي

تقوم الدولة بوضع مجموعه من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدره والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكمية المصدره من النقود بالمستوى الذي يحقق ثباتا في المستوى العام للأسعار والمحافظة عليها .
- تحقيق الإستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة . ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد وإنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود) .
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب من خلال :
 - اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات .
 - وضع سياسة جمركية للحد من الواردات .
 - استخدام نظام الحصص في تجارته الدولي .
 - تمويل عملية التنمية الإقتصادية عن طريق زيادة الإصدار النقدي (التمويل بالعجز) .

🚩 ملاحظات حول النظام النقدي الورقي

- يمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الإقتصادية المختلفة ، إلا أنه يعتبر سلاح ذو حدين إذ قد تستخدمه السلطة السياسية لدافع سياسي ، مما قد يعرض الإقتصاد للتضخم .
- لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص مثل :
 - تحديد نسبة معينه من الإحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تكفي لإحتياجات الإستيراد لسنة أشهر) .
 - أن لا يتجاوز عجز الموزنه نسبة معينه (5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي) .

المحاضره الثالثه

البنوك (البنوك التجاريه ١)

مقدمه

* يمكن القول بأن **الحاجه المستمره** إلى تطوير النقود كانت سببا رئيسيا في إنشاء وقيام مؤسسات تحل محل الأفراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجاريه والبنوك المتخصصه وخلافها .

* بل أن **التطور الأكبر** في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزيه ، الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قوية بمسألة سيادة الدوله وأمنها القومي . وسوف يتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الانواع المختلفه من البنوك (المصاريف) والتي تشمل :

- البنوك التجاريه (التقليديه) .
- البنوك المتخصصه .
- البنوك الإسلاميه .
- البنوك المركزيه .
- البنوك الدوليه .

❖ مفاهيم ذات صله بالبنوك التجاريه

(١) النظام المالي :

يتكون النظام المالي من مجموعة العناصر التاليه :

- **الأسواق الماليه :** وقد وردت الإشارة إليها في المحاضره الأولى حيث تشمل سوق النقود (سوق تداول الديون) وسوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكيه) والذي **ينقسم**

بدوره إلى سوقين :

① السوق الأوليه .

② السوق الثانويه .

- **المؤسسات الماليه :** وتشمل نوعين من المؤسسات :

١. المصرفية (البنوك) .

٢. المؤسسات غير المصرفيه

(شركات التأمين ، الإستثمار المالي الصرافه وخلافها)

- **الأدوات (الأصول) الماليه :** وتشمل النقود والأسهم والسندات وكافة أنواع الأوراق (

الصكوك) الماليه .

(٢) وحدات الفائض :

الوحدات الإقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي تمتلك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون) .

(٣) وحدات العجز :

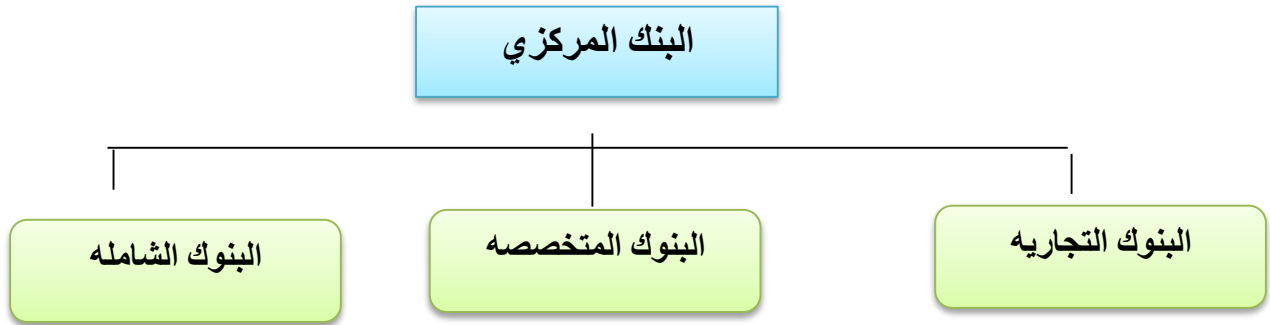
الوحدات الإقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تمتلك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون والمستثمرون) .

(٤) الوساطة المالية :

الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية المتواجده في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحة للطرفين .

(٥) قطاع البنوك (القطاع المصرفي) :

يتكون هيكل قطاع البنوك أو القطاع المصرفي من الآتي :

**❖ نشأة وتطور البنوك التجارية :**

تعود نشأة البنوك التجارية وانطلاق نشاطها إلى حقبة القرون الوسطى ، حيث مرت البنوك التجارية بالمراحل والتطورات التالية :

١. قيام التجار والصاغة بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجارية التالية :

- تقديم خدمة الإيداع (السبائك الذهبية) للتجار مقابل منحهم إيصالات أمانه .
- تقديم خدمات صرف العملات .
- تقديم القروض للآخرين .
- اكتشاف عملية خلق الائتمان عن طريق إصدار إيصالات بقيمة نقدية تفوق حجم الذهب المودع لدى الصاغة .

٢. حدوث أزمات مالية (حالات إفلاس وفشل عن سداد الإلتزامات) بسبب إقراض وتوسع

الصاغة في عملية خلق الائتمان ، مما أدى للتفكير في القيام بهذه الوظائف (الإيداع / الصرف / الإقراض / الائتمان) عن طريق مؤسسات متخصصة ولها قدرات مالية كبيرة :

- أنشئ أول بنك تجاري في مدينة البندقية (إيطاليا) في عام ١٥٨٧ .
- أنشئ ثاني بنك تجاري في مدينة أمستردام (هولندا) في عام ١٦٠٩ .
- ٣. توالي بعد ذلك إنشاء البنوك التجارية في جميع مدن العالم وأصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتى أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجودة في جميع أنحاء ودول العالم .
- تتحدث بعض المصادر التاريخيه عن نشأة سابقه للبنوك التجارية في منطقة بلاد الرافدين حيث يتم الإستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمورابي .

❖ وظائف البنوك التجارية

تتخصر وظائف البنوك التجارية في القيام بالمهام التاليه :

(١) قبول الودائع

يقصد بها ودائع الأفراد وودائع المؤسسات والتي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري . وتقوم البنوك التجارية بقبول ثلاثة أنواع من الودائع :

- الودائع تحت الطلب (الجارية)
لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات .
- الودائع لأجل أو الزمنية (الثابته) .
يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائده) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات
- الودائع الإيداعية .
يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائده) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات

(٢) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

ويشمل ذلك الآتي :

١. القروض قصيرة الأجل :
ويتم سدادها خلال فترة لا تتجاوز سنه < (يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائده) .
٢. القروض متوسطة الأجل :
ويتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنه وخمسة سنوات < يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائده

٣. السحب على المكشوف :

وهي الحالة التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (زبونه) بالسحب من حسابه الجاري حتى وإن كان هذا الحساب لا يوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر) << يتقاضى البنك التجاري عائد في شكل سعر فائده على السحب بالمكشوف .

(٣) خصم الأوراق التجارية

ويشمل ذلك خصم الأوراق المالية قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك :

✓ خصم الكمبيالات التجارية .

✓ خصم السندات (الحكومية والتي تصدرها الشركات والمؤسسات) .

(٤) تقديم الخدمات المالية

ويشمل ذلك الآتي :

- ⊖ إصدار خطابات الضمان --> تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميلة للجهة المستفيدة - ضمان عقود المناقصات .
- ⊖ إصدار خطابات الاعتماد المستنديه --> لسداد الإلتزامات المالية الناجمة عن عمليات التجاره الخارجيه .
- ⊖ إصدار الشيكات (الإعتيادية والمصرفيه والسياحية) .
- ⊖ القيام بعمليات الوكالة مثل سداد الفواتير .
- ⊖ تقديم خدمات الصرف .
- ⊖ تقديم خدمات التحويلات المالية .
- ⊖ تقديم خدمة الإستشارات المالية .
- ⊖ تقديم خدمات الخزن الآمنه .
- ⊖ تقديم الخدمات الإلكترونية الحديثه (الصراف الآلي ونقاط البيع) .

(جميع الخدمات المالية يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عموله)

(٥) خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الإئتمانية)

نظراً لأهمية هذه الوظيفة فسوف يتم تخصيص المحاضره القادمه للحديث عنها بشكل مفصل

ملحوظة /

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيلها في الآتي :

- عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائدة .
- عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم) .
- عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

أرباح البنك التجاري = الفائدة الدائنه (المتحصله من الغير) – الفائدة المدينه (المدفوعه للغير)

❖ تعريف البنوك التجارية

يمكن تعريف البنك التجاري على النحو التالي :

البنك التجاري هو مؤسسه ماليه وسيطه تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه وتقديم الخدمات المصرفيه . وتعتبر البنوك التجاريه من أهم المؤسسات الماليه التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنيه وتقوم بإعادة ضخها في الإقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الأنشطة الإستثماريه والإستهلاكيه

المحاضرة الرابعة

البنوك (البنوك التجارية ٢)

المقدمة

تم في المحاضرة السابقة الحديث عن وظائف البنوك التجارية بشيء من التفصيل عدا وظيفة واحدة ألا وهي وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) والتي سيخصص هذا الفصل للحديث عنها بشكل مفصل .

تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض . تستطيع البنوك التجارية التأثير على أداء الإقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على عرض النقود (كمية النقود المتاحة للإستخدام في الإقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الإقتصاد)

❖ مفاهيم ذات صلة بخلق النقود المصرفية (الائتمان)

أ. الإحتياطي الخاص (السيولة الداخلية) :

- عبارته عن نسبة مئويه توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه ، وذلك بغرض مجابة التزاماته اليومية (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى) .
- عادة ما يتم **اقتطاع هذه النسبة** من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير .
- يقوم البنك التجاري من جانبه – **اختياريا** – بتحديد هذه النسبة وذلك من واقع تجاريه وخبرته العملية اليومية .
- يسمى الإحتياطي الخاص **بخط الدفاع الأول** .

ب. الإحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي) :

- عبارته عن نسبة مئويه توضح حجم السيولة النقدية التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها – **إجباريا** – من جملة ودائعه الجارية .
- **لا يدفع** البنك المركزي للبنوك التجارية فوائد في مقابل مخصصات الإحتياطي القانوني المودعة لديه .
- تستخدم البنوك التجارية السيولة المحتفظ بها في **شكل احتياطي قانوني** لمواجهة حالات العجز في السيولة ، خصوصا في حالات عدم كفاية الإحتياطي الخاص .
- يسمى الإحتياطي القانوني **بخط الدفاع الثاني** .

ج. الودائع الأولية :

تتمثل في الأموال التي يتم إيداعها من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في حسابات جارية لدى البنوك التجارية ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث **إنخفاض في حجم النقود المتداولة** خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي تم إيداعها .

د. الودائع المشتقة :

تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأولية بعد أن يتم خصم الإحتياطي القانوني منها ، بحيث تقوم البنوك التجارية بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للآخرين ويقوم هؤلاء بدورهم بإعادة إيداع المبالغ المقترضة في حسابات جارية تخصهم ، وبالتالي يتم إعادة تدوير جزءا كبيرا من مبلغ الوديعة الأولية . **ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العملية يتناقص حجم الودائع المشتقة تدريجيا إلى أن يؤول إلى الصفر .**

هـ. التسرب النقدي :

يتمثل في العملات المتداولة خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات والمؤسسات الإحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الإستهلاكي أو أي وجهة أخرى من وجوه الإنفاق .

و. طباعة النقود وخلق النقود :

- **طباعة النقود** تعتبر أحد وظائف البنك المركزي والتي يقوم بموجبها بإحداث **زياده حقيقيه في عرض النقود** ، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقديه جديده (ضخ كميات إضافيه من العملات) .
- **خلق النقود** يعتبر من أحد وظائف البنوك التجارية والتي تقوم بموجبها بإحداث **زيادة حسابية (ليست حقيقيه) في عرض النقود** . وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقة .

❖ عملية خلق النقود المصرفية بالبنوك التجارية الإفترضات :

تستند عملية خلق النقود المصرفية أو ما يسمى بخلق الائتمان على توفر الأربع افتراضات التالية :

- أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجارية مجتمعة (سلسله متابعه من البنوك (أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الإقتصاد .
- إلزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الإحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها بأي إحتياطات أخرى .
- تستمر البنوك التجارية في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوى عنده مجموع الإحتياطات القانونيه مع حجم الودائع الأوليه (عندها يكون حجم الودائع المشتقه يساوي الصفر) .
- تقدم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين ، الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجارية بتسديد التزاماتهم الماليه بشيكات مسحوبه على حساباتهم الجارية ولا يحتفظون بأرصدة نقديه خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي .

* مثال تطبيقي :

بإفترض أن البنك التجاري (أ) تسلم وديعه أوليه من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10,000 ريال سعودي . وما دام الأفراد عادة لا يحضرون فجأه ويسحبون كل أموالهم وأن كل معاملاتهم والتزاماتهم الماليه سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (أ) بإعتباره مؤسسه تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي :

- يحتفظ بجزء من هذه الوديعه كإحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبه بـ 20%) .
- بعد إستيفاء نسبة الإحتياطي القانوني المقرره تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (أ) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر .

وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (أ) :

ميزانية البنك التجاري (أ)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني .	2,000	وديعه	10,000
قروض (فائض متاح)	8,000		

* يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (أ) ما يلي :

- أن البنك التجاري (أ) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (8,000) لمواطن آخر يدعى مفرح .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديده ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .
- بإفتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (أ) في حساب لدى البنك التجاري (ب) . فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره حيث يحتفظ بنسبة الإحتياطي القانوني المقرره من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدره على إقراض ما تبقى من المبلغ لعمل (زبون) آخر .
- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (ب) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (ب)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني .	1,600	وديعه	8,000
قروض (فائض متاح)	6,400		

* يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (ب) ما يلي :

- أن البنك التجاري (ب) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (6,400) لمواطن آخر يدعى الدوسري .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديده بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .

- بإفترض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (ب) في حساب لدى البنك التجاري (ج) فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره حيث يحتفظ بنسبة الإحتياطي القانوني المقرره من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدره على إقراض ما تبقى من المبلغ لعميل آخر .
- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (ج) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (ج)

الخصوم		الأصول	
وديعه	6,400	احتياطي قانوني .	1,280
		قروض (فائض متاح)	5,120

* يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (ج) ما يلي :

- أن البنك التجاري (ج) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (5,120) لمواطن آخر يدعى الدوقان .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديد ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .
- بإفترض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (ج) في حساب لدى البنك التجاري (د) فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره حيث يحتفظ بنسبة الإحتياطي القانوني المقرره من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدره على إقراض ما تبقى من المبلغ لعميل آخر .
- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (د) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (د)

الخصوم		الأصول	
وديعه	5,120	احتياطي قانوني .	1,024
		قروض (فائض متاح)	4,096

* يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (د) ما يلي :

- أن البنك التجاري (د) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (4,096) لمواطن آخر يدعى العرفج .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديده ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .
- وتتوالى سلسلة الودائع المشتقه ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر .
- وحينها تتوقف قدرة البنوك التجاريه على خلق الودائع . ويمكن تصوير الميزانيه المجمعه للبنوك التجاريه على النحو التالي :

تلخيص لعملية خلق النقد المصرفيه لدى البنوك التجاريه .

البنك	الودائع الأوليه	الإحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقه)
بنك (أ)	10,000	2,000	8,000
بنك (ب)	8,000	1,600	6,400
بنك (ج)	6,400	1,280	5,120
بنك (د)	5,120	1,024	4,096
.....			
بنك (ي)	0	0	0
المجموع (تراكمي)	50,000	10,000	40,000

يتضح مما سبق أن تراكم مبلغ الوديعه الأوليه بلغ 50,000 ريال سعودي . الأمر الذي يعني أن هذه الوديعه تضاعفت خمس مرات بسبب تكرار (إعادة تدوير) الودائع المشتقه بصوره تناقصيه .

❖ حساب مضاعف النقد

١. مضاعف النقد البسيط :

مضاعف النقد عباره عن معادله رياضيه تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأوليه نتيجة للودائع المشتقه بفرض معرفة مبلغ الوديعه الأوليه ونسبة الإحتياطي القانوني وذلك من خلال استخدام الصيغه (المعادله) الرياضيه التاليه :

$$\text{مضاعف النقد البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعه الأوليه}$$

* مثال تطبيقي على مضاعف النقد البسيط

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :

✓ الوديعة الأولية تبلغ 80,000 ريال .

✓ نسبة الإحتياطي القانوني حددت بـ 10% .

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية :

$$\text{مضاعف النقد البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

$$800,000 = 80,000 \times 10 = 80,000 \times \frac{1}{10\%}$$

(توجد علاقه عكسيه بين نسبة الإحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجاريه على خلق النقد)

٢. مضاعف النقد المركب

مضاعف النقد البسيط لا يعطي صورته حقيقيه عن الواقع ولكي نكون أكثر قربا من الواقع

فلا بد أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلبا على مقدرة البنوك التجاريه في خلق النقد :

– وجود نسبة من الإحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجاريه .

– وجود نسبة من التسرب النقدي .

ويأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الإحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقد المركب من خلال استخدام الصيغه (المعادله) الرياضيه التاليه :

$$\text{مضاعف النقد المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني} + \text{نسبة الإحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

* مثال تطبيقي على مضاعف النقد المركب :

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :

≈ الوديعة الأولية تبلغ 80,000 ريال .

≈ نسبة الإحتياطي القانوني حددت بـ 5% .

≈ نسبة الإحتياطي الخاص حددت بـ 8% .

≈ نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12% .

وبالتعويض في معادلة المضاعف المركب نحصل على النتائج التالية :

$$\text{مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني} + \text{نسبة الإحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

$$80,000 \times \frac{1}{12\% + 8\% + 5\%} =$$

$$= 80,000 \times 4 = 320,000 \text{ (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)}$$

المحاضره الخامسه

البنوك (البنوك التجاريه ٣)

❖ المقدمه

تم في المحاضره السابقه الحديث بشكل مفصل عن وظيفة خلق نقود الودائع المصرفيه (النقود الائتمانيه) لدى البنوك التجاريه . وكما سبقت الإشاره في هذا السياق تتفرد البنوك التجاريه عن سائر أنواع البنوك الأخرى بسبب أدائها لهذه الوظيفه .

خلصنا في المحاضره السابقه إلى أن البنك التجاري يستطيع أن يقوم بمضاعفه أي مبلغ يتحصل عليه – من الودائع – أضعافا متعدده وذلك بسبب قدرته على اشتقاق وإعادة تدوير هذه الودائع ، الأمر الذي يمكنه من إتاحة موارد ماليه لمن هم في حاجة لهذه الموارد من وحدات العجز في الإقتصاد (المستهلكين والمستثمرين) .

في هذه المحاضره سيتم التركيز على قضية هامه للغاية تتعلق بالجوانب التشغيليه للبنوك التجاريه ألا وهي قضية إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري . ولكي نفهم هذه القضية بشكل جيد لابد لنا من الإلمام ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصله بالموضوع .

❖ مفاهيم ذات صله بإداره ربحيه وسيولة البنك التجاري

(١) الموارد :

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك التجاري وتصبح متاحه لديه لكي يوجهها للإستخدامات المختلفه التي تعود بالنفع وتحقق المصلحه من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد . ولذلك تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدى البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي) . وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين :

أ. الموارد الذاتية : وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكيه حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه . ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الإحتياطي (الأرباح غير الموزعه) أو من خلال زيادة رأس المال .

(في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري)

ب. الموارد غير الذاتية : وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري (الجاريه / الثابته / الإدخاريه) . كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقرضة من الغير ، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى (في الغالب البنوك التجارية) .

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 90% إلى 85% من جملة موارد البنك التجاري)

(٢) الإستخدامات

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري . فعملية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدى الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير المحاسبي) . وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين :

أ. توظيف يحقق السيولة الكامله : السيولة الكامله يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جاريه) لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى . وفي هذه الحالة يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضره لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك . فالسيولة بالنسبه لهؤلاء تعني الأمان ودرجة عاليه من الثقة في البنك التجاري . ب. توظيف يحقق ربحيه عاليه : لكي يحقق البنك التجاري درجه عاليه من الربحيه فلا بد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح مثل :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق الماليه المدره للعائد (ربح) .
- ✓ إقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن) .
- ✓ استثمارها بصوره مباشره في مشروعات مملوكه للبنك تحقق عائد (ربح) .

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الإستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفه بالمخاطر . فالأوراق الماليه قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها والإستثمارات المباشره قد يحقق بعضها خسائر .

(٣) التعارض بين الربحيه والسيوله

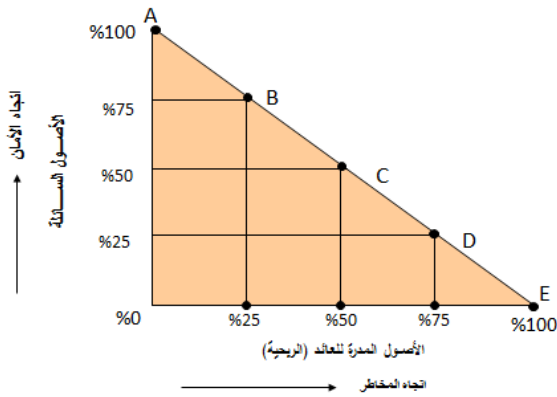
قضية التعارض بين الربحيه والسيوله – وهي ما تعرف أيضا بمعضلة البنوك التجاريه – تتجسد في ان الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضه . ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي :

← **أصحاب الموارد غير الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم **درجة عالية من السيولة** لأنها تحقق لهم الأمان ، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر) .

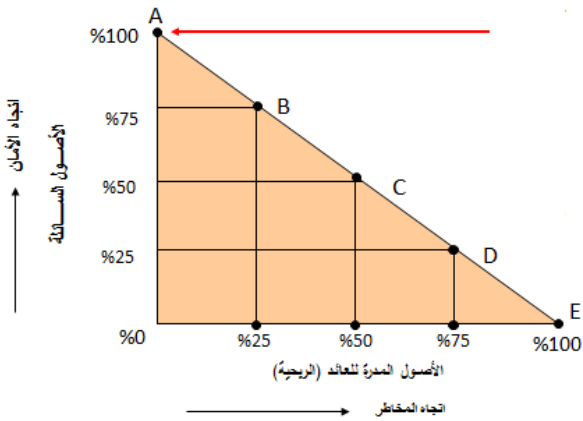
← **أصحاب الموارد الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم **درجة عالية من الربحية** ، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحية تجلب المخاطر .

هذا التعارض أو هذه المعضلة يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي :

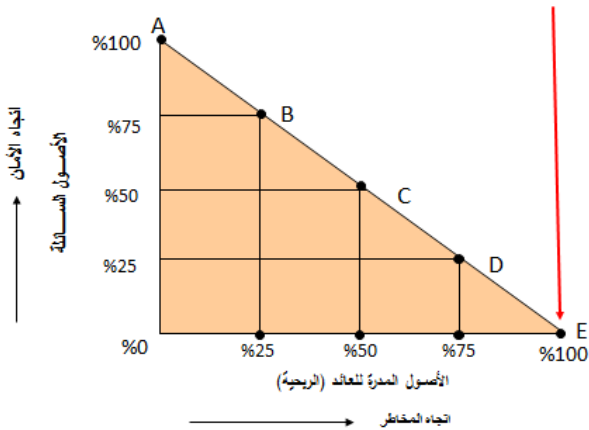
معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة



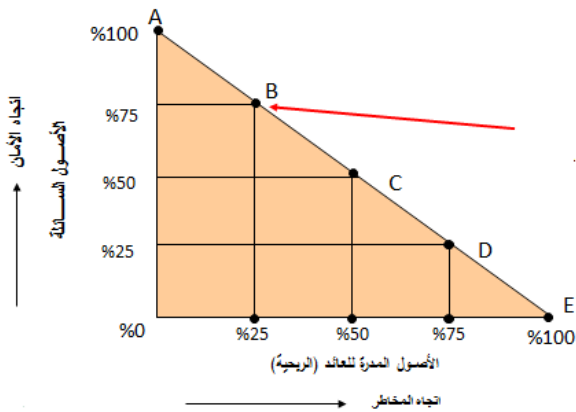
معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .



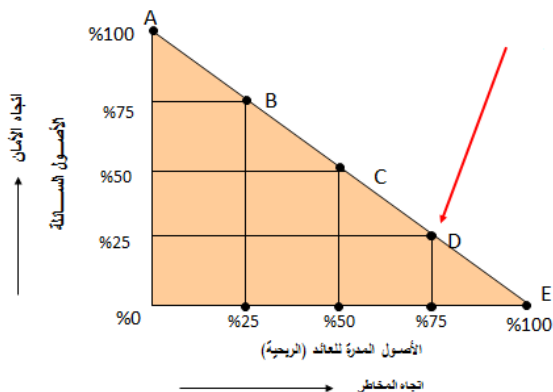
النقطة (A) في الشكل توضح سياسة إدارية **هدفها** في **المقام الأول تحقيق درجة عالية جدا من السيولة (100%)** . وفي نفس الوقت **يصاحبها درجة عالية جدا من الأمان** . فهذه السياسة **تحقق رضا المودعين والدائنين** وفي ذات الوقت **تحقق عدم رضا الملاك** .



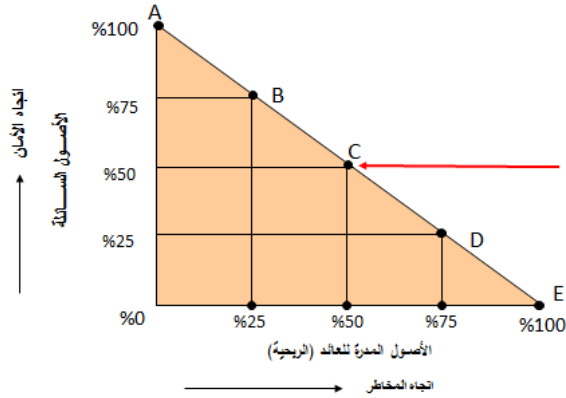
النقطة (E) في الشكل توضح سياسة إداريه هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عاليه جدا من الربحيه (100%) وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عاليه جدا من المخاطره . فهذه السياسه تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين .



النقطة (B) في الشكل توضح سياسيه إداريه هدفها في تحقيق رضا الطرفين . لكن مع تغليب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين من جانب (75% سيوله) على حساب مصلحة الملاك في الجانب الآخر (25% ربحيه) . فهذه السياسه تعني الإنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضه .



النقطة (D) في الشكل توضح سياسيه إداريه هدفها في تحقيق رضا الطرفين ، لكن مع تغليب مصلحة الملاك من جانب (75% ربحيه) على حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الآخر (25% سيوله) . فهذه السياسه تعني الإنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضه .



السياسة الإدارية هدفها هذه المرة كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساوٍ . وهو ما يتحقق فقط عند النقطة (C) في الشكل . ف عند هذه النقطة تحديداً ، يتساوى نصيب أصحاب الودائع والدائنين (50% سيوله) مع نصيب الملاك تماماً (50% ربحيه) .

❖ ملاحظات هامة :

نخلص مما سبق عرضه ومناقشته إلى الآتي :

- أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتية (أموال الملاك أو حقوق الملكية) .
- أن البنك التجاري يتم تشغيله ويضمن إستمراريته من الموارد غير الذاتية (أموال أصحاب الودائع وأموال الدائنين) .

وبما أن هناك مقوله ترى أن السياسة الإدارية الناجحه للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجه عاليه من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم / المطلوبات) وهيكل الإستخدامات (الأصول / الموجودات) ، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري لا سيما وأن الميزانيه تتضمن من المؤشرات المحاسبية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى سلامة ومتانة المركز المالي للبنك .

❖ مكونات ميزانية البنك التجاري

الأصول (الإستخدامات)	الخصوم (الموارد)
* النقدية (السيولة) - الإحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . * محفظة الأوراق المالية - أسهم . - سندات وأذون خزانه . * منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد . - مؤسسات . * الإستثمارات المباشرة - صناعية . - زراعية . - خدمية . * الأصول الثابتة	* الودائع - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع إيداعية . * الإقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية . - قروض من البنك المركزي . * رأس المال - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . * الإحتياطي (أرباح غير موزعة)

❖ إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري

للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري فلا بد من القيام بالمهام التالية :

- إدارة سيولة البنك .
- إدارة رأس مال البنك .
- إدارة أصول / موجودات البنك .
- إدارة خصوم / مطلوبات البنك .
- إدارة مخاطر البنك .

(تفاصيل أوفى عن الإعتبارات المتعلقة بإدارة هذه الجوانب الخمسة موجوده في الكتاب)

❖ معايير نجاح البنوك التجارية

هناك ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها . وهذه المعايير تشمل الآتي :

١. استقرار السيولة .

٢. الربحية .

٣. التسويق .

(تفاصيل أوفى عن هذه المعايير الثلاثة موجوده بالكتاب) .

المحاضره السادسه / البنوك (البنوك المتخصصة)

❖ المقدمة

- جاءت نشأة البنوك المتخصصة في فترة زمنية متأخره نسبيا (تقريبا في أوائل القرن العشرين) مقارنة بنشأة البنوك التجارية (في القرون الوسطى) . السبب الرئيسي للتفكير في إنشاء بنوك متخصصة هو أن البنوك التجارية كانت توجه القدر الأكبر من مواردها لتمويل نشاط التجاره (الداخليه والخارجيه) ، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفيه المتعدده .
- هذا التوجه من قبل البنوك التجارية ترتب عليه **حرمان قطاعات اقتصاديه** هامه وحيويه من التمويل المصرفي مثل : القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي والقطاع العقاري .
- المعلوم أن القطاعات السابق الإشاره إليها تعتبر **العمود الفقري للتنميه الإقتصاديّه** وتحتاج حسب طبيعتها إلى نمط من التمويل طويل الأجل وهو ما لا توفره لها البنوك التجارية .
- تطور وإنتشار البنوك المتخصصة على نطاق كبير كان في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما تحصلت الدول المستعمره في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيه على استقلالها السياسي ، حيث وجدت الغالبية العظمى من هذه الدول أنها مطالبه بتحقيق معدلات متسارعه من التنميه الإقتصاديّه وصولا لإستقلالها الإقتصادي والتخلص من تبعيتها لإقتصاد الدول المستعمره (إقتصاد الدوله الأم) .
- تزامن مع هذا الحدث السياسي دعاوي من جانب العديد من المفكرين الإقتصاديين تنادي بأن السبيل الأمثل لتحقيق التنميه الإقتصاديّه هو إنشاء بنوك متخصصة توفر التمويل للقطاعات المحرومه من تمويل البنوك التجارية (الزراعي ، الصناعي ، العقاري) .
- طالبت هذه الدعاوى أيضا أن تتولى الدوله زمام المبادره في هذا الإتجاه بحيث تقوم بنفسها بتأسيس هذا النوع من البنوك وتوفير رأس المال اللازم لها . ونتيجة لما سبق أصبحت البنوك المتخصصة تعرف ببنوك التنميه وفي الغالبية العظمى من الدول كانت تتبع من حيث ملكيتها للدوله (القطاع العام) .

❖ تعريف البنك المتخصص

اعتمادا على الخلفية التاريخية التي تم ذكرها عن البنوك المتخصصة ، يمكن تعريف هذا النوع من البنوك على النحو التالي :

البنك المتخصص هو مؤسسه ماليه وسيطه تسعى لتحقيق التنمية الإقتصادية وقد يكون تحقيق الربح من ضمن أهدافه . ويعتمد البنك المتخصص في المقام الأول على رأس ماله والإستدانة من المؤسسات الماليه الأخرى لكي يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الأنشطة الإستثماريه في القطاع الذي يتخصص في تمويله ، علما بأنه في كثير من الدول لا يسمح للبنوك المتخصصة بقبول الودائع الجاريه من الجمهور .

❖ أنواع البنوك المتخصصة

أ. البنوك الزراعيه

تعتبر من البنوك المتخصصة الرائدة وتأتي في مقدمتها نظرا لأن الغالبية العظمى من الدول الناميه يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول . وفيما يلي استعراض لبعض الإعتبارات المتعلقة بالبنوك الزراعيه :

➤ تعريف البنك الزراعي : هو مؤسسه وساطة ماليه متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع

الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . وفي الغالب تعطي البنوك الزراعيه الأولويه لشرائح صغار المنتجين باعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع حيث يكون هؤلاء (في العاده) محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسميه وعلى وجه الخصوص البنوك التجاريه .

➤ خصائص البنك الزراعي : يتسم البنك الزراعي بالخصائص التاليه :

- منح التمويل طويل الأجل بهدف الإستثمار في المشروعات الجديده (إقتناء الأصول لأغراض الإنتاج الزراعي) أو بهدف التوسع في مشروعات قائمه .
- منح التمويل قصير الأجل لتوفير متطلبات التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديده أو المشروعات القائمه .
- يرتبط منح التمويل الزراعي بتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمستفيدين من التمويل وكذلك خدمات التسويق والتخزين .
- يتركز الإنتشار الجغرافي لفروع البنوك الزراعيه في المناطق الريفيه (بالقرى) لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفه من المزارعين

ب. البنوك الصناعية

Ⓒ **تعريف البنك الصناعي :** هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة **تهدف** إلى تنمية القطاع الصناعي . وفي الغالب تعطي البنوك الصناعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين والحرفيين (أصحاب الصناعات الصغيرة) . بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء (في العادة) محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية . ويعول على البنوك الصناعية في إحداث دفعة قوية للتنمية الإقتصادية من خلال تعزيز علاقات الترابط / التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي (دفع عملية التصنيع الزراعي) .

Ⓒ خصائص البنك الصناعي : يتسم البنك الصناعي بالخصائص التالية :

- يمنح التمويل طويل الأجل بهدف الإستثمار (اقتناء الأصول لأغراض الإنتاج الصناعي) في المشروعات الجديدة أو بهدف التوسع في المشروعات القائمة .
- يمنح التمويل قصير الأجل لغرض التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة .
- يمنح التمويل للجهات البحثية (الجامعات ومراكز البحث العلمي) لإجراء البحوث والدراسات التي تؤدي إلى تطوير قطاع الصناعة وتقدم الحلول لمشكلات الصناعة .
- يتركز الإنتشار الجغرافي لفروع البنوك الصناعية في المناطق الحضرية لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفة من المصنعين .

ج. البنوك العقارية

Ⓒ **تعريف البنك العقاري :** هو مؤسسه وساطة مالية متخصصة **تهدف** إلى تنمية القطاع العقاري في المجال السكني أو في المجال غير السكني (للأغراض التجارية) . وفي الغالب تعطي البنوك العقارية الأولوية للشرائح محدودة الدخل من الموظفين والعمال . بإعتبار أن هؤلاء لا يملكون الموارد المالية الكافية لإنشاء العقارات التي يحتاجون إليها . وفي بعض الأحيان تساهم البنوك العقارية في إنشاء مشروعات البنية الأساسية عن طريق مشاركة الدولة أو عن طريق تكوين تحالفات مالية (محافظ أو صناديق استثمارية) مع مؤسسات مالية أخرى .

⬅ خصائص البنك العقاري : يتسم البنك العقاري بالخصائص التالية :

- يمنح التمويل طويل الأجل بهدف تشييد المساكن الجديدة لغرض السكن أو لغرض الإستغلال الإستثماري في المجال التجاري أو الصناعي أو الزراعي .
- تمنح التمويل قصير الأجل بهدف الصيانه وإعادة التأهيل للمباني القائمة في كافة القطاعات (سكني ، تجاري ، صناعي ، زراعي) .
- أصبحت البنوك العقارية مؤخرًا تقوم بالإستثمار المباشر في قطاع البناء والتشييد من خلال شركات مملوكة لها عن طريق إنشاء المجمعات للأغراض السكنية وبيعها عن طريق التمويل الإيجاري أو إنشاء المباني التجارية (في الأسواق) أو مباني الفنادق والمنتجات السياحية وخلافها من المباني للإستخدامات الأخرى .

د. بنوك الإستثمار

⬅ تعريف بنك الإستثمار : هو مؤسسه وساطه ماليه متخصصه بدرجة كبيره في مجال

الإستثمار المالي وتسمى أيضا ببنوك الأعمال . المعروف عن هذا النوع من البنوك بأنها لا تقبل الودائع ولكنها تعمل في مجال الوساطه في الأسهم وشراء السندات (الحكوميه وغير الحكوميه) وتكوين محافظ الإستثمار والصناديق الإستثماريه وعلى صعيد آخر ، المعروف عن بنوك الإستثمار بأنها لا تقدم القروض المختلفه ومن حيث مواردها تعتمد بنوك الإستثمار بصفه أساسيه على حجم رأس مالها وإن احتاجت إلى السيوله تلجأ إلى الإقتراض من البنوك التجاريه .

⬅ خصائص بنك الإستثمار : يتسم بنك الإستثمار بالخصائص التالية :

- تنشط هذه البنوك في السوق الأوليه (سوق الإصدار) والسوق الثانويه (سوق التداول) ولذلك تعتبر هيئة السوق الماليه هي مرجعيه بنك الإستثمار .
- تقوم بمعاونة رجال الأعمال والشركات الصناعيه التي تحتاج إلى الأموال النقديه لزيادة قدرتها الإنتاجيه وكذلك زيادة قدراتهم في مجال الإستثمار المالي .
- تقدم الإستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات والدمج والإستحواذ والخصخصه
- تركز في تعاملاتها على فئة محدوده (فئة هي رجال الأعمال) وتتواجد في المراكز الحضريه الكبيره (العواصم الماليه) . والمعروف عنها أنها محدوده الإنتشار الجغرافي (ليست لديها فروع كثيره) .

❖ البنوك الشاملة

فيما يلي سنحاول التمييز بين البنك الشامل والبنك التجاري والبنك المتخصص ، وذلك من خلال الإستعانة بتعريف البنك الشامل والذي ينص على الآتي :

البنك الشامل هو مؤسسه ماليه وسيطه تسعى لتحقيق الربح من خلال تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل كافة الأنشطة الإستثماريه في مختلف القطاعات الإقتصادية (الزراعة ، الصناعة والخدمات) ، فضلا عن قيامه بتقديم شتى أنواع الخدمات المصرفيه . فالبنك الشامل إذن يقوم بوظائف البنوك التجاريه ووظائف البنوك المتخصصه . معا . ولذلك يتعين على هذا النوع من البنوك أن يتمتع برأس مال قوي إلى جانب اعتماده على ودائع الجمهور .

المحاضرة السابعة

البنوك (البنوك الإسلامية ١)

❖ المقدمة

- ❖ تعتبر البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية **حديثه النشأ** والتي لها طبيعة خاصة ومميزه نظرا لكونها تلتزم بتعاليم الدين الإسلامي .
- ❖ حتى تكتسب البنوك صفة كونها إسلاميه ، فلا بد أن **يتوافق تأسيسها ويتوافق نشاطها** (عملياتها التشغيليه) **مع مبادئ الشريعة الإسلامية** في مجال المعاملات المالية ومجال كسب المال المستمده أساسا من الكتاب والسنة النبويه وأعمال القياس والإجتihad .
- ❖ بناءا على ما سبق ذكره تعتبر صيغ المعاملات الإسلامية **هي الركيزه الأساسية** التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مجال استقطاب الموارد من جهة وفي مجال استخدامات الموارد التي تقوم باستقطابها من جهة أخرى .

❖ نشأة وتطور البنوك الإسلامية

مرّت نشأة وتطور البنوك الإسلامية في شكلها الحديث **بثلاثة مراحل رئيسيه** يمكن تفصيلها على النحو التالي :

(١) مرحلة المبادرات الفردية

شهدت هذه الفترة إنطلاق المبادرات التالية :

- ✓ مبادرة إنشاء صناديق إدار بدون فائده في عام **1940** **بماليزيا** .
- ✓ مبادرة ثانيه لإنشاء صناديق إدار بدون فائده في عام **1950** **في الباكستان** .
- ✓ مبادره ثالثه بنوك الإدار المحليه (بنوك بدون فوائد) في عام **1963** **مصر** **بميت غمر** (محافظة الدقهليه) .

المبادرات الثلاثه **لم يكتب** لها الإستمرار طويلا ، فعلى **سبيل المثال** نجد أن مبادرة بنوك الإدار المحليه تم وقف مسيرتها لأسباب سياسيه انتهت بإستيلاء الدوله عليها وتحويلها إلى بنوك تعمل بفوائد تحت اسم بنك ناصر الإجتماعي .

٢) مرحلة العمل المصرفي الجماعي

سبق هذه المرحلة عقد إجتماع لوزراء مالية الدول الإسلامية والذي تم فيه عرض أوراق علمية تتضمن مقترحات حول نموذج البنك الإسلامي . **وبعد ذلك شهدت هذه الفترة التطورات التالية :**

- أ. **العام 1975 :** إنشاء بنك التنمية الإسلامي (جده) بالمملكة العربية السعودية وكذلك إنشاء بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، علما بأن الأول مملوك لحكومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والثاني للقطاع الخاص .
- ب. **العام 1977 :** إنشاء بيت التمويل الإسلامي في دولة الكويت .
- ج. **العام 1978 :** إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني (السودان) و ثم إنشاء بنوك نظيرة تحمل اسم فيصل الإسلامي في دول مثل : مصر ، تركيا ، البحرين ، الأردن .

٣) مرحلة انتشار البنوك الإسلامية

ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه المرحلة ما يلي :

- ◀ **العام 1980 :** إنشاء بنك باسم بان أمريكا الإسلامي في الأرجنتين .
 - ◀ **العام 1982 :** إنشاء بنك باسم بيت التمويل الإسلامي في إنجلترا .
 - ◀ **من العام 1983 :** شهدت هذه المرحلة إنتشارا واسعا للبنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامي وغير الإسلامية . وتشير إحصائيات عام 2012 إلى وجود 450 بنك وشركه إسلاميه في أكثر من 90 دولة **وتتسم بالآتي :**
 - يقدر حجم معاملاتها بحوالي 1.5 ترليون دولار يتوقع أن يرتفع إلى حدود 3 ترليون دولار في 2015 .
 - 34% من إجمالي أصولها في الخليج .
 - أشكال التواجد في مختلف دول العالم : النظام الشامل ، النظام المزدوج (الثاني) ونظام النوافذ أو الفروع .
- ❖ **المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية**

توجد ثلاثة مبادئ هامة تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية وتتمثل هذه المبادئ في الآتي :

- ✓ **تحريم التعامل بالربا :** بمعنى تحريم التعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاء وهذا التحريم للربا يعتبر هو الفرق الجوهرى بين البنوك الإسلامية والبنوك الغير إسلاميه (البنوك التقليديه)
- ✓ **تحريم الغرر :** بمعنى تحريم الغش في جميع المعاملات التي تجريها البنوك الإسلامية مع الغير
- ✓ **إباحة المشاركة في الربح والخسارة (المشاركة في المخاطر)** استنادا على القاعده الفقهييه التي تنص على الغنم بالغرم أو الضمان بالخراج .

❖ صيغ المعاملات الإسلامية

يمكن تقسيم هذه الصيغ إلى أربعة مجموعات رئيسية من الصيغ وتتفرع من كل مجموعته عدد من العقود المخصصة لمجالات واستخدامات مختلفة . وفيما يلي وصف موجز لهذه المجموعات الأربعة :

① صيغ المشاركات (الشركات)

يندرج تحت هذه الصيغ أربعة أنواع من العقود ، تشمل :

👉 عقد المشاركة

- هو عقد **مشاركته في المال (مال + مال)** بحيث يساهم كل طرف من أطراف العقد بجزء من رأس المال **لا يشترط** التساوي في الأنصبة بين أطراف الشراكه . وفي حالة تحقيق الربح يتم توزيعه بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس المال وكذلك الأمر في حالة تحقق الخساره .
- **يمكن** للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعته من الشركاء وفي

التطبيق العملي يوجد نوعين من المشاركة :

١. المشاركه الدائمه وهي التي تظل فيها أنصبة أطراف المشاركة ثابتة ولا تتغير .
٢. المشاركه المتناقصه أو المنتهيه بالتمليك وهي التي يقوم بموجبها أحد أطراف المشاركة بشراء نصيب الشريك الآخر تدريجيا حتى يخرج الشريك الذي باع نصيبه وتؤول ملكية المشروع بالكامل للشريك الذي قام بشراء نصيب الشريك الآخر .

👉 عقد المضاربة

- وهو عقد **بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبرة** في تشغيله واستثماره وهذا يسمى (رب المال) والطرف الآخر لديه الخبرة في العمل أو تشغيل الأموال في الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى بالمضارب بعمله (مال + عمل) .
- **يتفق** رب المال مع صاحب العمل (المضارب) على أن يعطيه مالا يستثمره له والربح يقسم بينهما بنسبة معلومه شائعته في الربح وليس من رأس المال . أما الخساره فإن حدثت فيتحملها رب المال وحده ويتحمل العامل في المال خسارة جهده وعدم حصوله على عائد . هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصرا أو أهمل في عمله على نحو تسبب في تحقيق الخساره أو هلاك رأس المال أو بعضه ، أما إذا كان مقصرا وثبت عليه ذلك فهو يضمن تلك الخساره التي تحققت ولا شئ على رب المال .
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعته شريكا بالعمل (مضارب) أو العكس .

● في التطبيق العملي يوجد نوعين من المضاربة :

١. **المضاربة المقيدة :** بموجبها يحدد رب المال للمضارب مجال معين أو نشاط معين ليستخدم فيه رأس مال المضاربة .

٢. **المضاربة المطلقة :** بموجبها يترك رب المال الحرية للمضارب في اختيار النشاط الذي يستخدم فيه رأس مال المضاربة .

☞ **عقد المزارعة .**

● هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال والطرف الآخر يملك أرض صالحه للزراعة (مال + أرض) ولذلك فهي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان بإقتسام الزرع أو المحاصيل والثمار بينهما ، على أن يتحمل الطرفان المخاطر الناجمة عن هذا النشاط .

● يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا في المزارعة على النحو التالي :

(١) **الطرف الأول :** يمثل البنك الإسلامي بإعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة .

(٢) **الطرف الثاني :** يمثل صاحب الأرض الذي يحتاج إلى تمويل .

☞ **عقد المساقاة .**

■ تعتبر المساقاة نوعا متخصصا من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين صاحب بستان وطرف آخر يقوم على سقي النخيل والكرم ومصلحتها ، ويكون له من ريعها جزء معلوم (بستان + تمويل لعمليات الري) . والبنك الإسلامي يمكن أن طرفا شريكا في عقد المساقاة على النحو التالي :

* **الطرف الأول :** يمثل البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب ، أو مشروعات الري واستصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة . ومن ثم إدارة مشروعات المياه والري .

* **الطرف الثاني :** يمثل صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والمواولة بخدمته حتى تنضج الثمار .

② صيغ البيوع

يندرج تحت هذه الصيغ ثلاثة أنواع من العقود تشمل :

١. عقد بيع المrabحه .

- يقوم هذا العقد أساساً على فكرة البيع الآجل أو البيع بالتقسيط حيث أن عقد شراء السلعة المبيعة يوضح تكلفة الشراء الفعلية ويضيف إليه البنك مبلغاً يزيد عليه بالاتفاق مع المشتري على تلك الزيادة وهي تمثل ربح البنك في هذه الصفقة (سلعة مقابل مال) .
- المعلوم أن البنك الإسلامي في هذه المعاملة يقوم بدور التاجر (صاحب السلعة) . حيث يقوم بتوضيح التكلفة الفعلية ومبلغ الربح المتفق عليه والذي يضاف لقيمة السلعة لتحديد ثمن البيع الإجمالي الذي يتحمله العميل أو الزبون (المشتري) .
- في التطبيق العملي يأخذ هذا العقد شكلين :

أ. البيع المطلق (العادي) حيث السلع في حوزة البنك ويقوم بعرضها للبيع بالتقسيط على من يرغب في شرائها .

ب. البيع للآمر بالشراء ، حيث يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينة يرغب هذا العميل في شرائها . وإذا قام البنك بشراء السلعة بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر البنك العميل طالب الشراء بتوافر هذه السلعة لديه لكي يحضر لإستلامها . وعند الإستلام يتم تحرير عقد البيع النهائي الذي بموجبه تنتقل ملكية السلعة المبيعة إلى العميل ، ويترتب على ذلك التزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على أقساط يتم الإتفاق عليها .

٢. عقد بيع المسلم .

≈ عرف بإسم عقد السلم أو عقد السلف وهو بيع يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشتري ولكن وجودها ممكن في الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح والأرز والذي لم يأت بعد حين حصاده وجمعه على أن يتم تسليم الثمن للبائع وقت إبرام العقد . فعقد المسلم هو بيع آجل بعاجل (يقدم فيه الثمن ويؤخر المبيع) . ولذلك أحيط هذا العقد ببعض القيود التي تهدف في المقام الأول إلى الجدية مع إمكانية تسليم السلعة المبيعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها (مال مقابل سلعة) .

≈ في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بدور المشتري سواء من مزارع أو من مصنع ليقوم بإعادة بيعها بعد الحصول عليها .

٣. عقد بيع الإستصناع .

هو عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات وخلافها . وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التي تتم على هذه الصورة في عالمنا اليوم ، ويتم تسليم السلعة في زمنها المستقبل بناء على الإتفاق

المبرم بين طرفي العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى حين استلام السلعة المصنعة (تصنيع سلعة مقابل مال) .

في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بالتعاقد مع من هو متخصص في صناعة أو إنتاج سلعة معينة لصالح عميله (المشتري) في مقابل ربح معلوم .

③ صيغ الإجاره أو التأجير

- عقد الإجاره هو من العقود الشرعية المعلومه التي تتعامل بها البنوك الإسلامية . وأساس هذا العقد هو بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البنك (تقديم منفعة مقابل مال) . أي أنه بموجب عقد الإجاره يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمة المنوطه بذلك الأصل وتظل ملكية الرقبه للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذي استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك في خلال مده معلومه هي مدة الإجاره للأصل .
- **بإنتهاء** المده يعود الأصل إلى مالكة والذي يملك بعد ذلك الحق في أن يوجره إلى أي جهة أخرى وهو ما يعرف بأسلوب الإجاره العاديه أو التشغيليه .
- كما **يجوز** لمالك الأصل يبيعه سواء للجهة المستأجره للأصل ابتداء أو لأي جهة أخرى وهو ما يعرف بأسلوب الإيجار المنتهي بالتمليك .

④ صيغ الديون

- ✓ تنحصر في عقد القرض الحسن وهو الذي يتم منحه للغير مع استرداد أصل المبلغ فقط دفعة واحدة أو على أقساط ودون الحصول على عوائد في شكل فوائد أو في شكل أرباح
- ✓ **في التطبيق العملي** يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذا النوع من القروض أما في إطار حزمة من العقود أو من باب المسؤولية الإجتماعيه لأن التوسع في التمويل بالقرض الحسن يقلل من الربحية التجارية للبنك الإسلامي .

❖ تعريف البنك الإسلامي

تأسيسا على ما سبق عرضه من مبادئ تحكم طبيعة عمل البنك الإسلامي وما سبق تفصيله حول صيغ المعاملات الإسلامية ، يمكن تعريف البنك الإسلامي على النحو التالي :

البنك الإسلامي هو مؤسسة وساطه ماليه تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفيه والاستثماريه ومن خلال تطبيق مفهوم الوساطه الماليه القائم بصفة أساسيه على مبدأ المشاركة في الربح أو الخساره ، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيهما العامه والخاصه .

المحاضره الثامنه

البنوك (البنوك الإسلاميه ٢)

❖ المقدمه

تعرفنا في المحاضره السابقه على ثلاثه موضوعات هامه تتعلق بفهم مسأله إنشاء وتأسيس البنوك الإسلاميه ، حيث تعرفنا في هذا السياق على الآتي :

- المبادئ التي تحكم طبيعه عمل البنوك الإسلاميه .
- صيغ المعاملات الإسلاميه .
- تعريف البنوك الإسلاميه (صاحب الرساله المزدوجه) .

إستكمالاً لهذا الموضوع سنحاول في هذه المحاضره التعرف على موضوعات تتعلق بالجوانب التشغيليه للبنوك الإسلاميه ، وتشمل هذه الموضوعات الآتي :

- الموارد بالبنوك الإسلاميه .
- الإستخدامات بالبنوك الإسلاميه .
- وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري .

❖ الموارد بالبنوك الإسلاميه

← عند حديثنا عن البنوك التجاريه ، تم **تعريف الموارد** بأنها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك وتصبح متاحه لديه لكي يوجهها للإستخدامات المختلفه بحيث تعود بالنفع وتحقق المصلحه من وجهه نظر أصحاب هذه الموارد .

← **تنقسم موارد البنك الإسلامي – كما هو الحال بالنسبه لنظيره البنك التجاري – إلى نوعين :**

(١) الموارد الذاتية (الداخليه) .

(٢) الموارد غير الذاتية (الخارجيه) .

← **تختلف** موارد البنك الإسلامي عن الموارد المتاحه لدى البنك التجاري من حيث البنود والمكونات التي تشكل هذه الموارد (هيكل أو تركيبه الموارد) وهو الأمر الذي سيتضح لنا جلياً عند الحديث بشكل مفصل عن هذه البنود والمكونات .

أ. الموارد الذاتية (الداخلية)

بطريقه مشابهه للبنك التجاري تتضمن الموارد الذاتية للبنك الإسلامي مصدرين أساسيين هما :

- **أموال المؤسسين أو ما يعرف بأموال أصحاب حقوق الملكية** ، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يتم استغلاله في الصرف على متطلبات التأسيس . وإذا أراد البنك الإسلامي – في المستقبل – التوسع في نشاطه يقوم بزيادة رأس المال .
- **الإحتياطي (مخصص الأرباح غير الموزعه) .**
- **مخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابته .**

* **خلافًا** للبنك التجاري ينتظر أن تشكل موارد البنك الإسلامي الذاتية نسبة **أكبر** من تلك النسبه التي لدى البنك التجاري من جملة موارده (تتراوح هذه النسبه – عادة – ما بين 20% إلى 25%)

ب. الموارد غير الذاتية (الخارجية)

تتضمن الموارد غير الذاتية بالبنك الإسلامي أموال أصحاب الودائع والتي تضم الأنواع التاليه من الودائع :

١. **الودائع تحت الطلب (الجارية) :** حيث **لا يختلف** البنك الإسلامي عن البنك التجاري في هذا الجانب لكون أن الودائع تحت الطلب لا تعتبر من نمط المعاملات الربويه (يقبلها البنك الإسلامي بموجب عقد أمانه يجوز له التصرف فيها) .
٢. **الودائع الإستثماريه :** وهي بديل للودائع الآجله (الثابته) لدى البنك التجاري ، باعتبارها نمط من المعاملات الربويه . **ويقوم البنك الإسلامي** بتلقي الودائع الإستثماريه واستخدامها (بصوره مباشره أو غير مباشره) في مجالات استثماريه مختلفه في مقابل مشاركه أصحاب هذه الودائع في الربح أو الخساره (على أساس عقد المشاركه / المضاربه) علما بأن هذه الودائع تعتبر **أهم مصدر** على الإطلاق لموارد البنك الإسلامي **الخارجيه** .
٣. **الودائع الإدخاريه :** ونظرا لكون أن هذا النوع من الودائع لدى البنك التجاري يعتبر من نمط المعاملات الربويه ، **فيجوز** للبنك الإسلامي أن يقبل الودائع الإدخاريه على أساس عقد المشاركه / المضاربه ، حيث يقوم باستخدام أموال هذه الودائع (بصوره مباشره أو غير مباشره) في مجالات استثماريه مختلفه في مقابل مشاركه أصحابها في الربح أو الخساره
٤. **الأموال المقترضه من الغير :** وتشكل أيضا أحد بنود الموارد غير الذاتية ، حيث **يسمح** للبنوك الإسلاميه **بالإقتراض** أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى شريطة أن يتم هذا الإقتراض وفق صيغه القرض الحسن ، وإلا فلا يجوز لها الإقتراض من الغير .

(تعتبر **أضعف** مكون في جانب الموارد غير الذاتية بالنسبه للبنك الإسلامي)

❖ الإستخدامات بالبنوك الإسلامية

كما هو الحال بالنسبة للبنك التجاري يقصد بإستخدامات الموارد بالبنوك الإسلامية الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك الإسلامي . ونلفت النظر هنا إلى أن استخدامات الموارد يمثل الجانب الأكثر وضوحا من حيث التباين بين طبيعة عمل البنك الإسلامي وطبيعة عمل البنك التجاري . وبصفه عامه يكون أمام البنك الإسلامي ثلاثة خيارات لتوظيف أمواله :

١. توظيف يحقق السيولة الكامله

وفي هذا لا يختلف البنك الإسلامي عن نظيره البنك التجاري . يحتفظ بجزء من موارده في شكل نقود أما في خزينته أو في شكل ودائع جاريه لدى البنك المركزي ، أو لدى البنوك الأخرى وفي هذه الحالة يحقق البنك الإسلامي مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضره لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك . فالسيولة بالنسبة لهؤلاء تعني الأمان ودرجة عاليه من الثقه في البنك الإسلامي .

٢. توظيف قد يحقق ربح أو خساره

ويوضح لنا هذا الجانب من الإستخدامات الاختلاف الجوهرى بين البنك الإسلامي والبنك التجاري ، حيث يستخدم تشكيلة من الصيغ الإسلامية والتي تشمل :

- صيغ المشاركات أو الشركات : (المشاركه / المضاربه / المزارعه / المساقاة) .
- صيغ البيوع : (المرابحه / السلم / الإستصناع) .
- صيغ الإجاره أو التأجير : (إجاره عاديه / إجاره منتهيه بالتمليك) .

(مدى تباين استخدامات الصيغ والعقود في الواقع العملي والاختلافات بين تجارب الدول) بسبب تعدد الخيارات المتاحة والتي تدرج تحت الصيغ المذكوره سابقا ، تكون لدى البنك الإسلامي القدره على تنويع مجالات التوظيف لموارده لتشمل الآتي :

- توظيفها في شراء الأوراق الماليه عدا تلك التي تستند على سعر الفائده (السندات / أدون الخزانه الحكوميه) .
- الدخول في شراكات مع الغير في مختلف الأنشطة الزراعيه والصناعيه والتي تكون مباحه شرعا .
- الإتجار مع الغير (في مختلف السلع والخدمات المباحه شرعا) .
- يقوم البنك الإسلامي منفردا بالإستثمار المباشر في المجالات المباحه شرعا .

٣. توظيف لا يحقق عائد

ويشمل ذلك الحالة التي يقوم فيها البنك الإسلامي بإقراض جانب من موارده للغير عن طريق صيغة القرض الحسن ، وهو كما هو معلوم قرض بدون فائده ولا يحقق عائد للبنك الإسلامي ، ولذلك يتم اللجوء إليه من قبل البنوك الإسلامية في نطاق محدود أو الخيار الآخر يتم اللجوء إليه في إطار حزمة من العقود .

مما سبق عرضه يمكن القول أن مسألة التعارض بين الربحية والسيولة هي أيضا مطروحة بالنسبة للبنك الإسلامي بل تكون هذه المسألة أشد حدة وأكثر إلحاحا بالنسبة للبنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري ، بسبب إرتفاع درجة المخاطر التي يواجهها البنك الإسلامي مقارنة بنظيره البنك التجاري .

ويمكن تلخيص أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في الآتي :

- ✓ مخاطر التمويل أو الإئتمان (ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغة القرض الحسن) .
- ✓ مخاطر السيولة (ترتبط أكثر بطبيعة الودائع بالبنك الإسلامي) .
- ✓ مخاطر السوق (ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغ المشاركات) .
- ✓ المخاطر التشغيلية (ترتبط أكثر بصيغ المشاركات / خبرة العنصر البشري / البنوك المركزية / التقنيه المصرفية الحديثة) .
- ✓ المخاطر السياسية (ترتبط بمدى قبول المجتمع الدولي لفكرة البنوك الإسلامية) .

بنود ميزانية البنك الإسلامي

الأصول (الإستخدامات)	الخصوم (الموارد)
* النقديہ (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) - الإحتياطي القانوني . - السيولة الداخلي . * محفظة الأوراق الماليہ - أسهم (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) . - شهادات (بصيغة المشاركة أو المضاربة) * التمويل عن طريق صيغ المعاملات الإسلامية - عقود الشركات أو المشاركات . - عقود البيوع . - عقود التأجير أو الإجاره . - عقود الديون (القرض الحسن) . * الإستثمارات المباشرة (في النشاطات المباحه شرعا) (صناعيه / زراعيه / خدميه) . * الأصول الثابته (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية)	* الودائع - ودائع جاريه (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) . - ودائع إستثماريه (بعقد المشاركة / المضاربه) . - ودائع إيداريه (بعقد المشاركة / المضاربه) . * الإقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن) - قروض من البنوك التجاريه . - قروض من البنك المركزي . * رأس المال (لا يختلف عن البنوك غير الإسلامية) - أسهم ممتازه . - أسهم عاديہ . * الإحتياطي (لا يختلف عن البنوك غير الإسلامية) - الأرباح غير الموزعه .

وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري

وظائف البنوك التجارية	التعليق على مدى جوازها من منظور البنك الإسلامي
١- قبول الودائع : - الودائع الجارية . - الودائع الآجلة . (تقاضي سعر فائده) . - الودائع الإدخارية . (تقاضي سعر فائده) .	- تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائده عليها . - لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها . - لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها .
٢- تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية (تقاضي سعر فائده) .	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها . (يستثنى من ذلك القرض الحسن / بدون فوائد) .
٣- خصم الأوراق التجارية (تقاضي سعر فائده) .	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها .
٤- تقديم الخدمات المالية (تقاضي عمولات) .	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائده عليها .

المحاضرة التاسعة

البنوك (البنوك المركزية)

○ المقدمة

تعتبر البنوك المركزية من البنوك التي لها طبيعة متميزة ومهام خاصة تختلف تماما عن طبيعة ومهام سائر البنوك الأخرى التي سبق الحديث عنها . وفي ما يلي نقدم ملخصا موجزا عن هذه الطبيعة والمهام :

- تمثل البنوك المركزية السلطات النقدية التابعة للدولة والتي يناط بها تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية على النحو الذي سيأتي تفصيله لاحقا . لذلك نجد أن جميع البنوك المركزية تتبع من حيث ملكيتها للدولة ولا يوجد دولة ما في سائر دول العالم يكون فيها البنك المركزي تابعا للقطاع الخاص .
- لا تقبل البنوك المركزية - في كافة دول العالم - الودائع من الأفراد (الجمهور) وكذلك لا تقوم بمنح الإئتمان أو التمويل للأفراد من الجمهور .
- في جميع دول العالم ، يوجد بنك مركزي واحد فقط باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية (دول الإتحاد الأوروبي) .

❖ نشأة وتطور البنوك المركزية

جاءت نشأة البنوك المركزية في مرحلة أعقبت نشأة البنوك التجارية حيث يمكن وصف مراحل تطور البنوك المركزية على النحو التالي :

- ☞ 1694 : شهد هذا العام نشأة أول بنك مركزي في إنجلترا وتجدر الإشارة إلى أن هذا البنك كان مملوكا للقطاع الخاص .
- ☞ 1914 : شهد هذا العام تأسيس الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم بدور البنك المركزي .
- ☞ 1929 : شهد هذا العام الكساد الكبير ثم تلي هذا الحدث لاحقا قيام الحرب العالمية الثانية وإنهيار قاعدة الذهب .
- ☞ 1946 : شهد هذا العام تأميم بنك إنجلترا المركزي من قبل الدولة ليصبح مملوكا للقطاع العام .

إعتبارا من هذا التاريخ انتشرت البنوك المركزية في جميع دول العالم والتي أصبحت ملكا خالصا لحكومات الدول بسبب حاجة هذه الدول لتمويل وإدارة الدين العام .

❖ وظائف البنوك المركزية

يمكن حصر وظائف التي يتعين على البنك المركزي أن يطلع بها في الآتي :

(١) وظيفة بنك الإصدار أو بنك العملة

وفق هذه الوظيفة يكون البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن الآتي :

- ← إصدار الكميات المطلوبة من العملات المعدنية والعملات الورقية .
- ← سحب وإستبدال الفئات التالفة من هذه العملات .
- ← تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والمحافظة على إستقرار سعر صرفها عن طريق الإحتفاظ بالكميات الكافية من الإحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب
- ← إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تحول دون تزييف وتزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد .



مثال : الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لحماية عملته من التزوير .

قامت المملكة العربية السعودية بإعادة طباعة الورقة المالية فئة 500 ريال ، وإدخال العديد من العلامات الأمنية عليها . ومن أهم تلك العلامات :

- ✓ **الطبقة الفضية اللامعة المتغيرة بصريا** على هيئة شكل زخرفي يتضمن شعار الدولة وقيمة الفئة تظهران بشكل متحرك عند زوايا معينة بالنسبة للناظر إليها .
- ✓ **الحبر المتغير الألوان** وهو عبارته عن شكل زخرفي مطبوع بحبر متغير بصريا من اللون الأخضر إلى الأزرق تدريجيا عند إمالة الورقة .
- ✓ **خط الأمان المتقطع الفضي** بعرض 4 ملم على شكل نوافذ في ظهر الورقة يتضمن عبارة مؤسسة النقد العربي السعودي وقيمة الورقة 500 يظهر بشكل واضح عند تعريض الورقة للضوء المرسل .
- ✓ **العلامة المائية لقيمة الورقة** حيث تتضمن قيمة الفئة 500 وتظهر في منطقة العلامة المائية عند تعريض الورقة للضوء المرسل .
- ✓ **خاصية تعرف المكفوفين على الورقة** هي عبارته عن شكل زخرفي متكرر أربع مرات بالطباعة الغائره يساعد المكفوفين وضعاف البصر على التعرف على قيمة الفئة عند لمس الورقة .

(٢) وظيفة بنك الحكومة

وفق هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بالمهام التالية تجاه الحكومة :

- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة ويقوم بإدارة وتنظيم هذه الحسابات ويتابع معاملاتها داخليا وخارجيا .
- يقدم البنك المركزي الاستشارات والنصح المالي للحكومة فيما يتعلق بعقد إتفاقيات القروض مع الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية .
- يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام الداخلي للحكومة .
- يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للحكومة .

٣) وظيفة بنك البنوك

تحت هذه الوظيفة يطلع البنك المركزي بالعديد من المهام والتي يمكن حصرها في الآتي :

- ⊖ **يتيح البنك المركزي غرفة المقاصة للبنوك التجارية والمتخصصه وخلافها لكي تقوم بتسوية الحقوق والالتزامات فيما بينها . وذلك من خلال حساباتها التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي ، علما بأن المقاصة تحولت مع إدخال التقنيه الحديثه من المقاصة اليدويه إلى المقاصة الإلكترونية .**
- ⊖ **الإحتفاظ بالإحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه لكي يتمكن من التحكم في السيوله في الإتجاه الذي يحقق الأهداف الكلية للإقتصاد .**
- ⊖ **يعتبر البنك المركزي الملاذ الأخير للبنوك التجارية ، حيث يقوم بإقراضها في الحالات الطارئه التي تعاني فيها من عجز في السيوله ، وحين تستنفذ كافة السبل والوسائل التي توفر لها السيوله المطلوبه (خط الدفاع الأخير) .**

٤) وظيفة التنظيم والرقابه على القطاع المصرفي (الضبط المؤسسي)

تحت هذه الوظيفة يكون البنك المركزي مسؤولا عن المهام التاليه :

- ⊖ **وضع القوانين التي تنظم تأسيس وإنشاء كافة أنواع البنوك ، حيث يشمل ذلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال وشروط تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام .**
- ⊖ **وضع الضوابط المتعلقة بالعمليات التشغيليه للبنوك كالتعريفه المصرفيه والإجراءات المتعلقة بالقروض ومنح التمويل وضوابط الأموال المرهونه والضمانات المصرفيه وضمان حقوق المودعين .**
- ⊖ **المراقبه الدوريه على كافة البنوك للتأكد من إلتزامها بالقوانين واللوائح والضوابط التي إصدارها ، حيث يتبع البنك المركزي في ذلك أسلوبين للرقابه :**
 - أ. **الرقابه عن بُعد :** عبر التقارير التي يتم الحصول عليها من البنوك .
 - ب. **الرقابه الميدانيه :** وذلك عن طريق قيام فرق رقابيه تابعه للبنك المركزي بزيارات مفاجئه لفروع البنوك .

٥) وظيفة إدارة عرض النقود

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأخطر وظائف البنك المركزي وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسه النقديه والتي سنتحدث عنها بالتفصيل أكثر لاحقا . وسنكتفي في هذا الجزء بالتعرف على عرض النقود ومكوناته . ويقصد بعرض النقود كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ويمكن تقسيمه على النحو التالي :

- ﴿ عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1 : ويشمل العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور والمتداوله خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية .
- ﴿ عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 : ويشمل ذلك M_1 مضافا إليها الودائع الآجله قصيرة الأجل .
- ﴿ عرض النقود بالمفهوم الأوسع M_3 : ويشمل ذلك M_2 مضافا إليها الودائع الآجله طويلة الأجل .
- ﴿ يقصد بعرض النقود كمية أو حجم وسائل الدفع المتاحة في المجتمع والتي تستخدم في إبراء الذمم (تسوية المبادلات) .
- ﴿ تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأخطر وظائف البنك المركزي وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسة النقدية والتي تعتبر أحد الركائز الهامة لتحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية

❖ ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي بصفة عامه مصادر أمواله وأوجه استخدامات هذه الأموال والتي يتم التعبير عنها وفق المفاهيم والأعراف المحاسبية بالخصوم (المطلوبات) من جانب والأصول (الموجودات) في الجانب الآخر .

يجب التنبيه إلى أن البنك المركزي لا يعتبر من المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح التجاري وبالتالي فإن مؤشرات الأداء التي يتم تطبيقها على سائر البنوك الأخرى والتي تستمد من بيانات ميزانياتها ، لا تنطبق على البنك المركزي ولا تلائمه بسبب الاختلاف في الأهداف .

وفيما يلي نستعرض بنود ومكونات ميزانية البنك المركزي :

أولا : الموارد (الخصوم / المطلوبات)

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي مصادر أمواله متمثلة في البنود التالية :

أ. الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية أو ما يسمى بالقاعده النقدية من مصدرين :

١. العملات في التداول (المعدنية والورقية) خارج الجهاز المصرفي والتي تتحدد بحجم السيولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المبادلات .
٢. إحتياطيات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي والتي يتحدد حجمها بنسبة الإحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على هذه البنوك والمؤسسات .

ب. الودائع

تعتبر الودائع بالبنك المركزي في حكم الودائع الجارية (لا يدفع البنك المركزي في مقابلها سعر فائده للجهات المودعة) . وتنقسم هذه الودائع من نوعين :

١. الودائع بالعمله المحليه وتشمل :

- الودائع الحكوميه (ودائع وزارة الماليه والمؤسسات الحكوميه) ، والتي تحتفظ بها الدوله لدى البنك المركزي باعتباره المستشار المالي للحكومه .
- ودائع البنوك (التجاريه والمتخصصه وخلافها) .
- ودائع المؤسسات الماليه الأخرى بخلاف البنوك (المؤسسات الماليه غير المصرفيه)
- ٢. الودائع بالعمله العملات الأجنبيه وهي تخصص عموما لمقابله التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي .

ج. خصوم / مطلوبات

تشمل مخصصات الإلتزامات الأخرى على البنك المركزي مثل ، المخصصات النقدية لعمليات المقاصه .

د. حساب رأس المال

يمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي ممثله في رأس المال المدفوع ومخصص الإحتياطات غير الموزعه

ثانيا : الإستخدامات (الأصول / الموجودات)

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي الكيفيه التي يوظف بها البنك المركزي الموارد المتجمعه لديه . وتشمل هذه الإستخدامات الآتي :

أ. الأوراق الماليه :

تشمل الأوراق الماليه على أنواع الأوراق الماليه التي تستخدم في عمليات إدارة سياسة السوق المفتوحه مثل السندات الحكوميه وأذون الخزانه وخلافها .

ب. القروض أو الحقوق على الآخرين :

تشمل القروض التي يتم منحها من قبل البنك المركزي للجهات التاليه :

- القروض المقدمه للحكومه لتمويل عجز الموازنه .
- القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجاريه والبنوك المتخصصه .

ج. الأصول / الموجودات الأجنبية :

تشمل هذه على الذهب والعملات الأجنبية والودائع لدى البنوك الأجنبية بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة واحتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

د. الأصول / الموجودات الأخرى

تشمل الأصول المادية كالمباني والأجهزه والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي .

نموذج لمكونات ميزانية البنك المركزي

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
* الأوراق المالية — سندات حكومية . — أذون خزانة . * القروض أو الحقوق على الآخرين — قروض الحكومة . — قروض البنوك التجارية والمتخصصة . * الأصول / الموجودات الأجنبية — الذهب والعملات الأجنبية . — الودائع لدى البنوك الأجنبية . — حقوق السحب الخاصة . — احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي — الإستثمارات الأجنبية المباشرة . * الأصول / الموجودات الأخرى	* الكتلة النقدية — العملات في التداول (المعدنيه والورقيه) خارج الجهاز المصرفي — احتياطيات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى . * الودائع — الودائع الحكومية . — ودائع البنوك (التجارية والمتخصصة وخلافها) . — ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية . * خصوم / مطلوبات . * حساب رأس المال والإحتياطي .

يتضح الإستعراض السابق لميزانية البنك المركزي أنها بمثابة الآليه التي يعمل بموجبها البنك المركزي على إدارة عرض النقود وإدارة القروض وإدارة الإئتمان والتحكم في السيولة بالإقتصاد حيث يظهر جانب الأصول أدوات التحكم النقدي بينما يظهر جانب الخصوم مكونات احتياطيات البنوك .

❖ تعريف البنك المركزي

يعرف **البنك المركزي** بأنه مؤسسة نقدية عامه (تتبع للدولة) وتحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي . وهو الهيئة التي تتولى إصدار العملات (الورقية والمعدنية) وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي عن طريق قيامها بالإشراف على السياسه الإنتمانية في الدولة . بما يترتب على هذه السياسه من تأثيرات هامه في النظامين الإقتصادي والإجتماعي

المحاضره العاشره

البنوك (البنوك المركزيه ٢)

❖ المقدمة

تم في المحاضره التاسعه تغطية موضوعات تتعلق بالإعتبارات التاليه حول البنوك المركزيه :

- ✓ نشأة وتطور البنوك المركزيه .
- ✓ وظائف البنوك المركزيه .
- ✓ الموارد والإستخدامات بالبنوك المركزيه (ميزانية البنك المركزي) .
- ✓ تعريف البنك المركزي .

وفي معرض الحديث عن وظائف البنك المركزي ، تم تقديم شرح مفصل لجميع وظائفه ، عدا وظيفة إدارة عرض النقود (أو ما يعرف بالسياسه النقديه) . ف نظرا لأهمية هذه الوظيفة سيتم تخصيص هذه المحاضره للحديث عنها بدرجة أكبر من التفصيل .

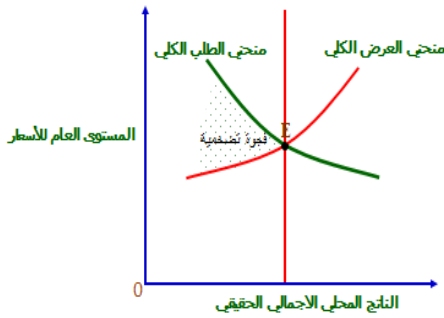
❖ مفاهيم ذات صلة بإدارة عرض النقود

للـ السياسه النقديه

يقصد بالسياسه النقديه مجموعة الإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود ، وبالتالي التأثير على الأداء الإقتصادي ككل بغية تحقيق أهداف السياسه الإقتصادية الكلية . ويندرج تحت ذلك تحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري أو الأهداف الذهبية والتي تشمل ما يلي :

- ١ . معدلات نمو إقتصادي مرتفعه (خفض معدلات الفقر) .
- ٢ . استقرار المستوى العام للأسعار (خفض معدلات التضخم) .
- ٣ . استخدام كامل أو توظيف كامل (خفض معدلات البطالة) .
- ٤ . توازن ميزان المدفوعات (الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنيه) .

السياسة النقدية الإنكماشية

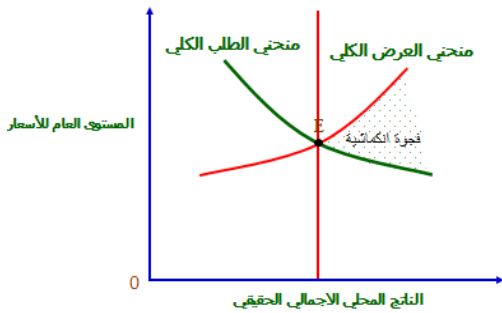


يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسته النقدية إنكماشية في حالة وجود **تضخم** في الإقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (**فجوة تضخمية**) .

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا ، يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الإجراءات التالية :

- (١) سحب أو امتصاص السيولة الفائضة (القوه الشرائية) من أيدي الأفراد ومن البنوك .
- (٢) يترتب على ذلك حدوث نقص في حجم النقد الموجود في التداول والحد من آلية خلق نقد الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية .
- (٣) ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .
- (٤) المحصلة النهائية تكون انخفاض في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم) .

السياسة النقدية التوسعية



يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسته النقدية توسعية في حالة وجود **ركود** في الإقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (**فجوة إنكماشية**) ، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الإقتصادية .

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الإجراءات التالية :

- **ضخ سيولة** إضافية تتاح للأفراد والبنوك .
- يترتب على ذلك حدوث **زيادة في حجم النقد** الموجود في التداول (القوه الشرائية) وزيادة قدرة البنوك التجارية على خلق نقد الودائع ومضاعفتها .
- ينتج عن ذلك **زيادة في الطلب الكلي** ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .
- المحصلة النهائية تكون **ارتفاع في المستوى العام للأسعار** ومن ثم تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج فتدور حركة النمو ، الأمر الذي يترتب عليه إتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة) .

❖ السندات وأذون الخزانة الحكومية

بشكل عام يعتبر كلاهما أداة دين تلجأ إليها الحكومات . ويتميز كلاهما بقابليتهما للتداول في الأسواق المالية الثانوية . وفي تاريخ الإستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الإسمية المدونة على السند أو الإذن مضافا إليها عائد (سعر فائده) . وكما أشير سابقا ، يقوم البنك المركزي بإدارة عملية طرح السندات وأذون الخزانة نيابة عن الحكومة . ووجه الاختلاف الأساسي بين السندات وأذون الخزانة ، يتمثل في أن أجل استحقاق السندات يتراوح بين ثلاثة إلى اثني عشر شهرا . بينما يمتد أجل استحقاق أذون الخزانة إلى مدى يتراوح بين عام وعشرة أعوام .

❖ سعر الخصم

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل مايعيد خصمه من أوراق مالية (كالسندات وأذون الخزانة) تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية .

❖ أدوات السياسة النقدية

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود . ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين :

أ. الأدوات الكمية

هي أدوات قابله للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية الإحتياطيات بالبنوك التجارية . ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

✗ نسبة الإحتياطي القانوني :

تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني من أبرز وسائل السيطرة على قدرة البنوك التجارية في خلق الإئتمان أو ما يعرف بنقود الودائع (توسيع أو تقليص الإئتمان) . ويعتمد استخدام هذه الوسيلة على الظروف الإقتصادية السائدة في الدولة :

Ⓒ في حالة الركود الإقتصادي : يتبنى البنك المركزي سياسته نقدية توسعية عن طريق تخفيض

نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك التجارية . وذلك بالقدر الذي يمكن هذه البنوك من زيادة التسهيلات الإئتمانية (نقود الودائع) والقروض أضعافا مضاعفه ، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم خفض معدلات البطالة .

في حالة الضغوط التضخمية : يتبنى البنك المركزي سياسته نقدية **إنكماشية** عن طريق **زيادة** نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك التجارية فيقلص نشاط هذه البنوك في مجال **منح** التسهيلات الإئتمانية (نقود الودائع) والقروض ، بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث **تراجع** في الطلب الكلي ومن ثم **تنخفض** معدلات التضخم .

تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني من **وسائل التدخل المباشر** ولا يتم اللجوء إليها عادة إلا عندما تعتزم السلطات النقدية أحداث تغيرات كبيرة في حجم احتياطات البنوك التجارية . ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير) . تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني **أقل** فاعلية مقارنة بالأدوات الكمية الأخرى .

مكونات ميزانية البنك التجاري

نسبة الإحتياطي القانوني	الأصول (الإستخدامات)	الخصوم (الموارد)
	* النقدية (السيولة) — الإحتياطي القانوني . — السيولة الداخلية . * محفظة الأوراق المالية — أسهم . — سندات وأذون خزانه . * منح القروض والسلفيات للعملاء — أفراد . — مؤسسات . * الإستثمارات المباشرة — صناعية . — زراعية . — خدمية . * الأصول الثابتة	* الودائع — ودائع جارية . — ودائع لأجل . — ودائع إيداعية * الإقتراض من الغير — قروض من البنوك التجارية . — قروض من البنك المركزي . * رأس المال — أسهم ممتازة . — أسهم عادية . * الإحتياطي (أرباح غير موزعة)

❖ سعر الخصم :

تواجه البنوك التجارية في بعض الأحيان متطلبات لسحب السيولة بما يفوق إمكانية تلبية هذه المتطلبات من الموارد المتاحة لديها . وفي الغالب يعزى ذلك لأحد الإعتبارات التالية :

- حدوث زيادات طارئة في متطلبات السحب من قبل أصحاب الودائع الجارية .
- حدوث زيادات موسمية في الطلب على الائتمان (الإقتراض) .

في مثل هذه الظروف تلجأ البنوك التجارية – عادة – إلى البنك المركزي للحصول على القروض أو السيولة عن طريق إعادة خصم ما لديها من أوراق تجاريه مقابل دفع فوائد على خصم هذه الأوراق التجارية . ويستخدم البنك المركزي في هذه الحالة سعر الخصم للتأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان وذلك حسب الظروف الإقتصادية السائدة في الدولة :

☞ في حالة الركود الإقتصادي :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية **توسعية** عن طريق **تخفيض** نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوى **يقل** عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق ، الأمر الذي يمكن هذه البنوك من **خفض** تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها ، فيزيد الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الإستهلاك أم بغرض الإستثمار ، فتحدث **زيادات** في الطلب الكلي ومن ثم **تنخفض** معدلات البطالة .

☞ في حالة الضغوط التضخمية :

يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية **إنكماشية** عن طريق **رفع** نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوى يفوق معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق ، الأمر الذي يدفع هذه البنوك **رفع** تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها . **فيتراجع** الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الإستهلاك أم بغرض الإستثمار ، فيحدث **إنخفاض** في الطلب الكلي ومن ثم **تنخفض** معدلات التضخم .

تعتبر سياسة سعر الخصم من وسائل **التدخل غير المباشر** إلا أنه لا يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة لأن الفهم الخاطئ لها أو سوء تفسيرها قد يؤدي إلى نتائج عكسية . ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير) .

تعتمد سياسة سعر الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق (الجمهور والبنوك التجارية) .

مكونات ميزانية البنك التجاري

الأصول (الإستخدامات)	الخصوم (الموارد)
* النقدية (السيولة) - الإحتياطي القانوني . - السيولة الداخلية . * محفظة الأوراق المالية - أسهم . - سندات وأذون خزانه . * منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد . - مؤسسات . * الإستثمارات المباشرة - صناعية . - زراعية . - خدمية . * الأصول الثابتة	* الودائع - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع إيداعية . * الإقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية - قروض من البنك المركزي * رأس المال - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . * الإحتياطي (أرباح غير موزعة)

سعر الخصم

❏ عمليات السوق المفتوحة :

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بالتأثير على عرض النقود من خلال القيام بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (السندات وأذون الخزانه) . ويستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة في التأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ، وذلك حسب الظروف الإقتصادية السائدة في الدولة :

❏ في حالة الركود الإقتصادي : يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء الأوراق المالية الحكومية سواء من الجمهور أو من البنوك التجارية فيغذي حسابات البنوك بسيولة إضافية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم شراؤها وبالتالي تزيد قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية بإضعاف هذه القيمة فيحدث ارتفاع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطالة .

◀ **في حالة الضغوط التضخمية :** يتبنى البنك المركزي سياسته نقدية **إنكماشية** عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية سواء للجمهور أو للبنوك التجارية **فتنقص** السيولة بالبنوك التجارية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم بيعها ، وبالتالي **تقل** قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية ، فيحدث **إنخفاض** في الطلب الكلي ومن ثم **تنخفض** معدلات التضخم .

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من وسائل **التدخل غير المباشر** ، فضلا عن أنها تعتبر من أكثر الأدوات الكمية فاعلية بسبب مرونة التي تتمتع بها فيما يتعلق بإدارة عرض النقود ، لذلك نجد أنه يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة ، خصوصا في الدول المتقدمة .

مكونات ميزانية البنك التجاري

سندات وأذون
خزانه

الأصول (الإستخدامات)	الخصوم (الموارد)
* النقدية (السيولة) - الإحتياطي القانوني - السيولة الداخلية . * محفظة الأوراق المالية - أسهم . - سندات وأذون خزانه . * منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد . - مؤسسات . * الإستثمارات المباشرة - صناعية . - زراعية . - خدمية . * الأصول الثابتة	* الودائع - ودائع جارية . - ودائع لأجل . - ودائع إيداعية . * الإقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية - قروض من البنك المركزي . * رأس المال - أسهم ممتازة . - أسهم عادية . * الإحتياطي (أرباح غير موزعه)

مكونات ميزانية البنك التجاري

	الأصول (الإستخدامات)	الخصوم (الموارد)
نسبة الإحتياطي القانوني	* النقدي (السيولة) - الإحتياطي القانوني - السيولة الداخليه . * محفظة الأوراق الماليه	* الودائع - ودائع جاريه . - ودائع لأجل . - ودائع إيداريه
سياسة السوق المفتوحة	- أسهم . - سندات وأذون - خزانه .	* الإقتراض من الغير - قروض من البنوك التجارية - قروض من البنك المركزي
سعر الخصم	* منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد . - مؤسسات . * الإستثمارات المباشره - صناعيه . - زراعيه . - خدميه . * الأصول الثابته	* رأس المال - أسهم ممتازه . - أسهم عاديه . * الإحتياطي (أرباح غير موزعه)

ب. الأدوات غير الكمية

أيضا تسمى بالأدوات الإنتقائية وهي غير قابله للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى تشجيع البنوك التجارية لكي تقوم بتوجيه نشاطها في مجال منح التسهيلات الإئتمانية والقروض لقطاعات معينه .

ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

- سياسة الإقناع الأدبي وذلك من خلال إصدار التوجيهات والتعليمات للبنوك لكي تنفذ مايريده البنك المركزي طوعا .
- سياسة العقوبات والجزاءات وذلك من خلال إصدار الغرامات أو قرارات المنع للبنوك التي لاتنصاع لسياسة الإقناع الأدبي .
- سياسة الحوافز وذلك من خلال إعطاء البنوك المتميزه في الأداء والأكثر استجابته لموجهات البنك المركزي حوافز نقديه أو سعر خصم تميزي .
- تحديد قطاعات ذات أولويه وذلك من خلال إصدار التعليمات للبنوك بإعطاء أولويه لقطاع معين أو فئات معينه في المجتمع من حيث حجم التمويل أو تكلفة التمويل .

المحاضره الحادية عشر

البنوك (البنوك الدوليہ)

❖ المقدمه

في محاضرة اليوم سوف يتم الحديث عن موضوع البنوك الدوليہ وذلك من خلال تغطية العناصر التاليہ :

- تعريف البنوك الدوليہ .
- نشأة وتطور البنوك الدوليہ .
- دور البنوك الدوليہ في الإقتصاد العالمي .
- أنواع البنوك الدوليہ .

❖ تعريف البنوك الدوليہ

البنوك الدوليہ وتسمى أيضا بالبنوك متعددة الجنسيہ ، وهي مؤسسات عابرة الحدود الجغرافيه لها شبكه من الفروع في الأقطار الأجنبية (تسمى بالدول المستضيفه) خارج دولة المقر (تسمى بالدوله الأم) . من أهم خصائص البنوك الدوليہ الآتى :

١. أنها تتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحليہ .
٢. تتمتع بحرية الحركة ونقل الموارد الإقتصاديه (الماليہ / البشريہ) .
٣. الإستخدام المكثف لتقنية المعلومات الحديثه ITC في عملياتها البنكيہ لتلعب بذلك دورا كبيرا في تعزيز النظام الإقتصادي العالمي الجديد والتهيئه للعولمه .

❖ نشأة وتطور البنوك الدوليہ

يمكن الحديث عن نشأة وتطور البنوك الدوليہ من خلال مرحلتين :

➤ مرحلة ما قبل الحرب العالميه الأولى

تميزت هذه المرحله بأن الغالبية العظمى من البنوك الدوليہ كان منشأها **الدول الأوروبية** مثل : (إنجلترا ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، ألمانيا)

حيث ارتبطت هذه البنوك بالظاهرة الإستعماريه التي ساعدت على إنتشار فروع البنوك التابعه لهذه الدول في الدول التي كانت تخضع لإستعمارها (إنشاء المناطق النقديه) .

٢٠١٦ المرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى

تميزت هذه المرحلة بأن الغالبية العظمى من البنوك الدولية كان منشأها **الولايات المتحدة الأمريكية** . فالمعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لا تسمح لبنوكها – قبل فترة الحرب العالمية الأولى – بممارسة نشاطها خارج الحدود بهدف التركيز التنميه الإقتصادية المحلية . وفي عام 1913 صدر قانون فيدرالي يسمح للبنوك الأمريكية بممارسة نشاطها خارج الحدود ومنذ ذلك التاريخ تزايد نشاط البنوك الدولية أمريكية المنشأ وحقت إنتشارا واسعا في مختلف دول العالم سواء كانت منفردة أو في شكل تحالفات مع بنوك تابعة لدول أخرى (في الغالب بنوك تابعة للدول الأوروبية) .

❖ دور البنوك الدولية في الإقتصاد العالمي

لعبت البنوك الدولية دورا يعتبر على قدر كبير من الأهمية في الإقتصاد العالمي والذي يمكن إبرازه من خلال المجالات التالية :

١. التجارة الدولية

ويقصد بها **تجارة السلع والخدمات** التي تجسدها عمليات التصدير والإستيراد حيث ساهمت البنوك الدولية في تسارع معدلات النمو في التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم وقد ساعدها على ذلك توقيع الإتفاقيات التي تستهدف التخفيف من القيود على التجارة الدولية ، سواء ما يتعلق بالقيود الكمية (نظام الحصص) ، أو فيما يتعلق بخفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع . **ومن أبرز هذه الإتفاقيات ما يعرف بالجات GATT** (الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في عام 1947) والتي تطورت لتصبح ما يعرف اليوم **بمنظمة التجارة العالمية WTO** وما تفرع عنها من إتفاقيات مثل GATS .

٢. حركة رؤوس الأموال

ويقصد بذلك حركة رؤوس الأموال في المجالين التاليين :

- ✓ مجال الأقرض والإقتراض الدولي (الحكومي) .
- ✓ مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI (الخاص) .

حيث ينسب الفضل للبنوك الدولية في تنشيط حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ومن ثم مساعدتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعه . ولكن مع ذلك **لم تخلو حركة رؤوس الأموال من الجوانب والإعتبارات السلبية التي صاحبتهامثلها في شكلين :**

- رؤوس الأموال الساخنة .
- غسيل (تبيض) الأموال .

٣. التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية

لعبت البنوك الدولية دورا كبيرا في أن تجعل الإقتصاد العالمي يتسم **بدرجه عاليه** من التشابك والترابط بين الأسواق النقدية (التداول قصير الأجل) والأسواق المالية (التداول طويل الأجل) والتي تمثل **حلقة الوصل أو الوجه الآخر للترابط** بين مختلف بلدان العالم في مجال تجارة المنتجات من السلع (الزراعيه والصناعيه) والخدمات ومن ثم العمل على تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول (تجربة الإتحاد الأوروبي) .

لكن في نفس الوقت لا يخلو هذا التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية من الإنتقادات بسبب تداعيات المخاطر المصاحبه له والتي تجعل الإقتصاد العالمي – بين الحين والآخر – عرضة للأزمات المالية والصدمات الإقتصادية (الأزمه الماليه العالميه)

إذا نظرنا إلى التجاره الدولية كأحد مؤشرات هذا التكامل نلاحظ أن حجم التجاره الدولية زاد من حوالي 1.2 ترليون دولار في عام 1975 إلى حوالي 4 ترليون دولار في عام 1985 ثم إلى حوالي 6.5 ترليون دولار في عام 1990 وإلى حوالي 10 ترليون دولار في عام 1995 وإلى حوالي 13 ترليون دولار في عام 2000 ثم إلى حوالي 22 ترليون دولار في عام 2007 (تعادل تقريبا ثلث حجم الناتج الإجمالي لجميع دول العالم في ذلك العام) .

❖ أنواع البنوك الدولية

بصفة عامه يمكن تقسيم البنوك الدولية إلى الأنواع التاليه :

أ. البنوك المراسله :

تعتبر البنوك المراسله من **أقدم** أنواع البنوك الدولية حيث يطلع هذا النوع من البنوك **بالوظائف التاليه:**

- الإعتمادات المستنديه .
- الحوالات واستلام وتسليم الأموال .
- تنفيذ عمليات الإستثمار الأجنبي .
- العديد من الخدمات الماليه الدولية الأخرى .

ب. مكاتب التمثيل

سعت العديد من البنوك الدولية إلى إنشاء ما يعرف بمكاتب التمثيل خصوصا في تلك الدول التي لا تسمح قوانينها المحلية بإنشاء بنوك أجنبية بها .

ومن خصائص مكاتب التمثيل أنها تعتبر **ذات صلاحيات المحدودة** . حيث لا يسمح لها بقبول الودائع أو تقديم القروض أو قبول الحوالات وتحويل الأموال . **وعموما تنحصر أهم وظائف مكاتب التمثيل في الآتي :**

- توفير معلومات عن فرص الإستثمار في الدول التي تتواجد فيها .
- استقطاب رجال الأعمال في الدول التي تتواجد فيها للتعامل مع البنوك التي تتبع لها في الدولة الأم أو دولة المقر .
- تعتبر نواة لإنشاء فروع للبنك الذي تتبع له في المستقبل .

ج. بنوك الأوفشور

يطلق عليها بنوك الأوفشور (Off – shore Banks) لأنها **لا تتعامل** مع الإقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه ، حيث تنحصر نشاطاتها في عمليات الإقتصاد الدولي . **ومن أهم خصائص هذا النوع من البنوك :**

- ١ . تقوم بالإتصالات الفورية بين الأسواق النقدية الدولية مستفيدة من المزايا الجغرافية للبلد الذي تتواجد فيه (البحرين / هونغ كونغ) .
- ٢ . تستفيد من المزايا التي توفرها البلد المستضيفه ممثلة في إنخفاض نسبة الضرائب أو عدم وجودها بالأساس ، الأمر الذي يجعلها ملاذا آمنا لرؤوس الأموال من مختلف الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة (وهي بذلك تكون أشبه بالأسواق الحرة للسلع) .

د. فروع البنوك الأجنبية

تكون هذه الفروع مملوكة بصوره كليه أو جزئيه من قبل البنك الرئيس وتمارس نشاطاتها في دول أجنبية . **ومن خصائص هذا النوع من البنوك ما يلي :**

- ◀ تظهر أمام عملائها في الدول المستضيفه بصفه محليه وتتعامل مع الإقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه .
- ◀ تكون إداره عادة محليه ولها القدره على جذب العملاء المحليين بحكم إمكانياتها المتقدمه وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفيه .

بهذه الصفات المذكوره تكون فروع البنوك الأجنبية صوره مغايره ومختلفه تماما عن بنوك الأوفشور

هـ. هـ. البنوك المشتركة

تعرف أيضا بالتجمع المصرفي والتي تعمل على تقديم القروض المشتركة لتمويل مشروعات دولية كبيرة (مثل : بناء السدود ، إنشاء المطارات ، رصف وتعبيد طرق المرور السريع ، إنشاء مشاريع السكك الحديدية أو مشاريع الطاقة وخلافها) للحكومات أو المؤسسات الحكومية . ومن خصائص هذا النوع من البنوك الدولية ما يلي :

١. يتجاوز مبلغ القرض الذي تقوم بمنحه إكمانيات أي بنك منفرد ضمن التجمع المصرفي .
٢. يقوم أحد البنوك الدولية ضمن التجمع (يسمى بالبنك الرائد) بتنظيم وإدارة القرض .
٣. تستخدم البنوك المشتركة الصيغ الحديثة في تمويل هذا النوع من المشروعات والتعرف باسم صيغ البناء والتشغيل وتحويل الملكية .

المشار إليه آنفا ، لا يتحقق لها أي عائد (ربح أو فائده) مقارنة بالوحدات الإقتصادية التي تحتفظ بالنقد في شكل أصول ماليه مدره للعائد كالأسهم والسندات وأذون الخزانه . ولعلنا نستكشف ذلك بوضوح من خلال دراسة المخطط التالي :

◀ الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي)

يقصد به قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافيه للدولة في خلال فترة زمنية معينه (عادة سنه) ، ويتم الحصول عليه عن طريق ضرب الناتج المحلي الحقيقي (Y) في مستوى الأسعار (P) .

◀ كمية النقد

يقصد بها حجم وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد والتي سبق شرح مكوناتها عند الحديث عن وظيفة البنك المركزي في إدارة عرض النقد بالمفاهيم الثلاثه :

- عرض النقد بالمفهوم الضيق : M_1 .
- عرض النقد بالمفهوم الواسع : M_2 .
- عرض النقد بالمفهوم الأوسع : M_3 .

ولغرض التبسيط سنرمز لكمية النقد أيا كانت من بين الخيارات الثلاثه المفاهيم المذكوره بالرمز M .

سرعة دوران النقود

يقصد بها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات في خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) ويتم الحصول على سرعة دوران النقود (V) بقسمة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي) (PY) على كمية النقود (M) .

المنتج	كمية الناتج	السعر P	كمية النقود M	الدخل Y	سرعة دوران النقود V	سرعة دوران النقود V
القمح	500	1	500	500	1	500
لحوم	500	1	500	500	1	↓
خضروات	500	1	500	500	1	↓
فواكه	500	1	500	500	1	↓
ملابس	500	1	500	500	1	↓
المجموع	2500	-	2500	2500	-	500

$$5 = \frac{2500}{500} = V = \frac{PY}{M} \text{ الخيار الثاني :}$$

واقعي

$$1 = \frac{2500}{2500} = V = \frac{PY}{M} \text{ الخيار الأول :}$$

غير واقعي

❖ النظرية التقليدية في الطلب على النقود (صيغة التبادل)

■ مقدمه عن النظرية التقليدية

تنسب النظرية التقليدية في الطلب على النقود للإقتصادي **ايرفنج فيشر Irving Fisher** والتي تم تقديمها في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وتتمحور هذه النظرية في الأساس حول كيفية تحديد الناتج (أو الدخل) المحلي الإجمالي ولكن جرت العاده على إستخدام الإطار التحليلي لهذه النظرية في تقديم نظرية للطلب على النقود وذلك من خلال تناول العلاقة بين كمية النقود التي يرغب الناس في الإحتفاظ بها والدخل المحلي الإجمالي (النقدي) .

◀ صيغة النظرية الكمية

اعتمدت نظرية فيشر على صيغة (معادلة) رياضية أطلق عليها معادلة معدل التبادل وذلك على النحو الموضح أدناه :

$$M \times V = P \times Y$$

حيث ترمز كل من :

M : إلى كمية النقود .

V : إلى سرعة دوران النقود .

P : إلى مستوى الأسعار .

Y : إلى الناتج المحلي الإجمالي (السلعي) .

$$M \times V = P \times Y$$

من الصيغة السابقة لمعادلة معدل التبادل يمكن القول : أن كمية النقود مضروبه في سرعة تداولها تساوي مستوى الأسعار مضروبا في الناتج المحلي الإجمالي . (أو عدد المبادلات / الصفقات المبرمه) . وبالتالي يمكن النظر إلى الطرف الأيسر من المعادلة على أنه يمثل :

$$M \times V = \text{عرض النقود}$$

وبنفس القدر ، يمكن النظر إلى الطرف الأيمن من المعادلة على أنه يمثل :

$$P \times Y = \text{إنفاق النقود}$$

وبعبارة أخرى لابد أن يتساوى جانب العرض مع جانب الإنفاق والذي يمثل في هذه الحالة جانب الطلب

← افتراضات النظرية الكمية

تنحصر افتراضات النظرية الكمية في النقود في الآتي بخصوص مكونات معادلة معدل التبادل :

أ. ثبات معدل دوران النقود في المدى القصير (V)

يعزو فيشر هذا الثبات لمعدل دوران النقود إلى بعض العوامل المؤسسية والنقدية مثل :

١. الانتشار الجغرافي الواسع لفروع البنوك .
 ٢. تعدد أدوات التمويل (المنتجات المالية) .
 ٣. زيادة وانتشار الوعي المصرفي فيما يتعلق بالإدخار والاستثمار والإستهلاك .
 ٤. التقدم التقني في مجال الاتصالات وتسخير التقنية لإتمام المعاملات المصرفية .
- حيث يرى فيشر أن العوامل المذكورة جميعها تسهم في **زيادة** معدل دوران النقود ومن ثم **زيادة** فاعلية تأثير عرض النقود على الدخل النقدي ، لكنها كما أشير **لا تتغير** إلا في المدى الطويل .

ب. ثبات الناتج الحقيقي في المدى القصير (Y)

نظرا لإنتماء فيشر إلى مدرسة الفكر الإقتصادي الكلاسيكي ، فهذه المدرسه تؤمن **بتلقائيته توازن** **الإقتصاد** بدعوى أن العرض يخلق الطلب المساوي له (**قانون ساي Say's Law**) أي أن ما يتولد من دخل من تحقق الناتج الإجمالي المحلي يكون كافيا لتوليد إنفاق كلي معادل له باستمرار عند مستوى التوظيف (التشغيل) الكامل .

ج. تغير كمية النقود (M)

يعتبر فيشر كمية النقود هي **المتغير المستقل** الوحيد ضمن مكونات معادلة معدل التبادل ، أي تتغير بمعزل عن المكونات الأخرى بالزيادة أو النقصان .

د. تغير مستوى الأسعار (P)

يعتبر فيشر أن مستوى الأسعار يتغير أيضا ولكن تغيره يكون تبعا للمتغير المستقل كمية النقود . بناءا على الافتراضات السابق ذكرها يمكن إعادة صياغة معادلة معدل التبادل لتصبح على النحو التالي :

$$M \times \bar{V} = P \times \bar{Y}$$

حيث أن **الخط الأفقي أعلى** كل من (V و Y) يعني ثبات قيمة كل منهما في المدى القصير .

❖ مثال /

لو فرض أنه لدينا القيم التالية لمكونات معادلة معدل التبادل :

مرة في العام $V = 100$ بليون وحده نقديه $M = 5$ بليون صفقه $Y = 2.5$

وحده نقديه $P = 200$

وبالتعويض في معادلة معدل التبادل ، نحصل على القيم التالية :

$$5 \times 100 = 200 \times 2.5$$

$$500 = 500$$

وبافتراض أن كمية النقود **زادت** من 5 بليون وحده نقديه إلى 10 بليون وحده نقديه ف بالتعويض في معادلة معدل التبادل نحصل على القيم التالية :

$$10 \times 100 = 400 \times 2.5$$

$$1000 = 1000$$

إذن النتيجة النهائية ، هي الزيادة في مستوى الأسعار (P) بنفس النسبه (الضعف) وفي نفس اتجاه الزيادة في كمية النقود (M) .

← استنتاجات النظرية الكمية

بناءا على ما سبق عرضه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

- وجود **علاقه تلقائيه** بين النقود المعروضه من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى وهي علاقته طرديه تناسبيه ، دون أي أثر على الناتج الحقيقي (التركيز على جانب العرض) .
- **تستخدم النقود في المبادلات فقط** وأن الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات . وبالتالي تقلل هذه النظرية من أهمية الوظائف الأخرى للنقود وبالذات كون أن النقود مخزن للقيمة وبذلك يكون دور النقود محايدا في الإقتصاد .
- **استبعاد الدوافع** الأخرى للطلب على النقود ، خاصة الطلب على النقود لشراء أصول ماليه ذات عائد كالأسهم والسندات ، الأمر الذي ترتب عليه أنه ليس لسعر الفائدة أي دور في نظرية فيشر للطلب على النقود .

هذه الاستنتاجات الثلاثة كانت تمثل **مصدر** الإنتقاد الأساسي للنظرية الكمية في الطلب على النقود ، حيث أثبت الواقع عدم صحتها .

❖ النظرية التقليدية في الطلب على النقود (صيغة الأرصده النقديه) < صيغة النظرية :

ويطلق عليها أحيانا اسم **نظرية كامبرديج** وذلك نسبة لعدد من العلماء في قسم الإقتصاد في جامعة كامبردج . ووفقا لهذه النظرية فإن كمية النقود المطلوبه لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات ، بل ترتبط بمعدل الدخل . بمعنى آخر تبني هذه النظرية تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصده نقديه من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى . ولذلك فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبه . ولهذا الغرض يمكن إعادة ترتيب صيغة معادلة معدل التبادل لكي تتوافق مع هذا الغرض على النحو التالي :

$$M \times V = P \times Y$$

بقسمة طرفي المعادله على (**V**) نحصل على النتيجة التاليه :

$$M = \frac{1}{V} \times PY$$

حيث تشير (**PY**) للدخل النقدي وتشير $\frac{1}{V}$ إلى مقلوب سرعة دوران النقود وتشير **M** إلى كمية النقود .

< افتراضات النظرية

للوصول إلى الصيغه النهائيه لمعادلة الأرصده النقديه نفترض الآتي :

- ✓ **توازن سوق النقود** ، بمعنى أن كمية النقود التي في حوزة أفراد المجتمع مساويه تماما لكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها أي كمية النقود المطلوبه ($M^D = M^S$) .
- ✓ **ثبات (V) في المدى القصير** ، ولذا يمكن إحلال الثابت (**K**) مكان ($\frac{1}{V}$) وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادله الأخيره كما يلي :

$$M^d = K \times PY$$

حيث توضح هذه المعادله أن المجتمع سيطلب نسبة من النقود مقدارها (**K**) من الدخل الإجمالي في أي وقت من الأوقات . أي بمعنى آخر لن يخصص المجتمع كل النقود التي في حوزته للمبادلات . وهذا يعني أن صيغة الأرصده النقديه تنظر للنقود باعتبارها مخزنا للقيمه أيضا . خلاصة الأمر ، تركّز صيغة معادلة التبادل (لفيشر) على أسباب النقود ، أما صيغة معادلة الأرصده النقديه (**مدرسة كامبريدج**) فهي تبحث أسباب الاحتفاظ بالنقود .

المحاضره الثالثه عشر

النظريات النقدية (النظريات الحديثه)

❖ المقدمه

جاءت النظريات النقدية الحديثه في تفسير الدوافع أو العوامل التي تحدد الطلب على النقود لكي تتلافى بعض أوجه القصور في النظريات النقدية التقليديه في الطلب على النقود . وترتبطا على هذا الفهم بدأت النظريات الحديثه بتوجيه الإنتقادات للنظريات التقليديه في الطلب على النقود ، حيث انحصرت أهم هذه الإنتقادات في الآتي :

- ❖ رفض فرضية ثبات معدل دوران النقود .
- ❖ رفض فرضية عدم تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود (حياد سعر الفائدة) .
- ❖ رفض فرضية العلاقه الميكانيكيه والتناسبيه بين كمية النقود ومستوى الأسعار ، فهناك عوامل أخرى بخلاف كمية النقود تؤثر على مستوى الأسعار (تكاليف الإنتاج أو الضرائب أو الدعم والإعانات) .
- ❖ رفض فرضية التوازن التلقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي حسب نص قانون ساي في الأسواق (Say's Law) .

❖ النظريه الحديثه في الطلب على النقود (صيغة تفضيل السيوله)

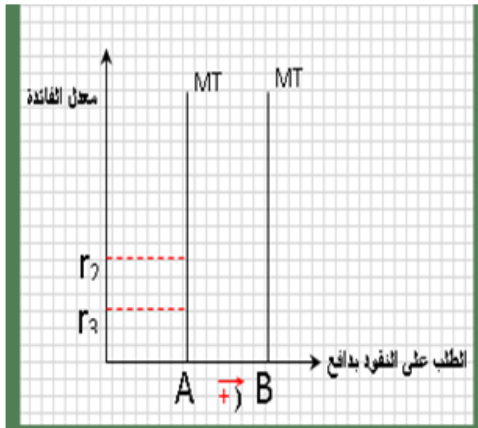
- تنسب نظرية الطلب على النقود بصيغة تفضيل السيوله للإقتصادي الإنجليزي الأصل **جون ماينارد كينز John Maynard Kenyes** والذي يوصف بأنه أحدث **ثوره** في مجال الفكر الإقتصادي . عندما أصدر كتابه الشهير النظريه العامه للتوظيف والفائده والنقود في عام 1936 ومن جانبه قسّم كينز محددات الطلب على النقود إلى ثلاثة دوافع تشمل الآتي :
- دافع المبادلات أو المعاملات .
- دافع التحوط (الإحتياط) للطوارئ .
- دافع المضاربه .
- فيما يلي استعراض مفصل لكل دافع من هذه الدوافع الثلاثه لمعرفة الكيفية التي يؤثر بها في الطلب على النقود .

١- دافع المبادلات أو المعاملات :

◀ يقصد بذلك أن الأفراد يطلبون نقودا من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل ، حيث أقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الإيجابية بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد .

◀ فالمرء بحاجة للإحتفاظ بمبلغ من المال لدفع فواتير مستحقة عليه أو من أجل شراء احتياجاته اليومية من المحلات التجارية ، مع أن هذا الجزء من الطلب يُفقد الفرد عائدا كان يمكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في شكل أصول تحقق عوائد .

$$MT = f(Y^+)$$



◀ لذلك يجد المرء أنه مضطرا للتضحية بهذا إذا أراد

إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود .

◀ يتضح مما سبق أن كينز يعترف بوظيفة النقود كوسيط للتبادل وأن الطلب عليها هنا طلب مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات (الإتفاق مع النظرية الكمية التقليدية) .

◀ يتأثر هذا الطلب على النقود بالدخل ، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة موجبه (طردية) حيث أن ذوي الدخل المنخفضه تكون قيمة مبادلاتهم منخفضة والعكس صحيح .

◀ يقر كينز بأنه لا توجد علاقة للطلب على النقود بسعر الفائدة .

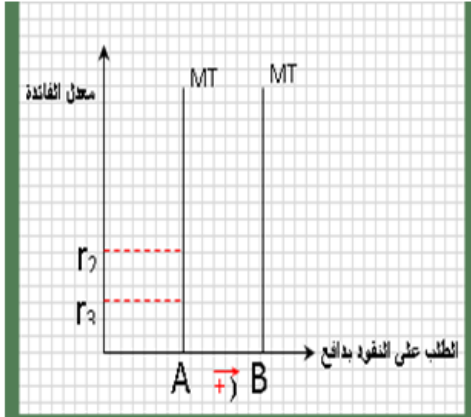
◀ وبصفة عامه يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع المبادلات في الآتي :

١. **الدخل :** وهو أهم تلك المحددات ، والعلاقة بين الدخل النقدي والطلب على النقود بدافع **المعاملات الطردية** .
٢. **المستوى العام للأسعار ،** والعلاقة **طردية** .
٣. **سرعة تداول النقود ،** والعلاقة **عكسية** .
٤. **طول فترة إستلام الدخل ،** والعلاقة **طردية** .
٥. **مدى إنتشار وكفاءة المؤسسات الماليه في المجتمع ،** والعلاقة **عكسية** .
٦. **نوعية الهيكل الإنتاجي للمشروعات ،** والعلاقة **طردية** .

٢- دافع التحوط (الإحتياط) للطوارئ :

ويقصد بهذا الدافع أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل إنفاق المال بسبب ظرف طارئ أو غير متوقع ، مثل :

$$MP = f(Y^+)$$



- تعطل السياره (الإنفاق على الصيانه وقطع الغيار) .
- المرض ، كأن يشكو أحد افراد العائلة من ألم الأسنان .
- حيازة سلع لم يتم التخطيط مسبقا لشرائها .

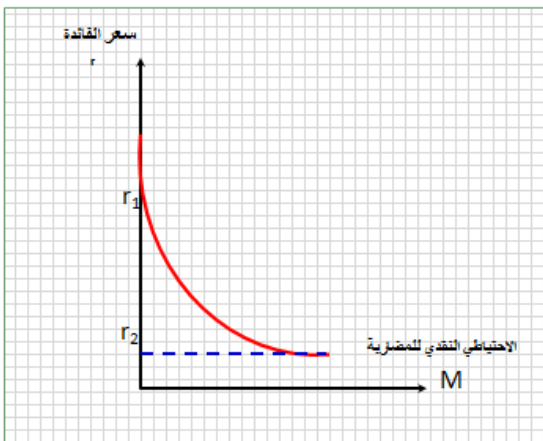
ويرى **كينز** أن الطلب على النقود بدافع التحوط يعتمد أيضا على مستوى الدخل كعامل رئيسي . ويأخذ المنحنى نفس شكل منحنى الطلب لدافع المعاملات موضحا العلاقة الموجبه (**الطردية**) بين الجانبين . وبالتالي لا علاقة لسعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع التحوط .

وبصفة عامه يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع التحوط في الآتي :

١. **الدخل** : وهو أهم تلك المحددات ، والعلاقة بين الدخل النقدي والطلب على النقود بدافع الإحتياط **طردية** .
٢. **درجة عدم التأكد السائد في المجتمع** ، والعلاقة **طردية** .
٣. **درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال وكفاءة الجهاز المصرفي** ، والعلاقة **عكسية** .
٤. **طبيعة الفرد والظروف النفسيه المحيطه به** ، حيث **ينخفض** الطلب على النقود بدافع الإحتياط عندما **يسود** التفاؤل .

٣- دافع المضاربه :

$$MS = f(r^-)$$



ويقصد كينز بهذا الدافع مفاضلة الأفراد بين العوائد والتكاليف المترتبة نظير الإحتفاظ بنقودهم في شكل سائل وبين توظيف نقودهم في بدائل أخرى . تدر عليهم دخلا (أرباح أو فوائد) مثل الأسهم والسندات . يعتبر كينز أو من أشار لهذا الدافع وتميز به ، **نظرا لأنه يربط هذا الدافع مع سعر الفائدة بعلاقة عكسيه (سالبه)** .

وبصفة عامه يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع المضاربه في الآتي :

- **سعر الفائدة** ، وهو المحدد الرئيسي والأهم ، والعلاقة بين سعر الفائدة وطلب النقود لأغراض المضاربه **عكسيه** .
- **الخبره واستقرار الأسواق النقدية والماليه** ، كلما زادت خبره لدى المضاربين وزادت قدرتهم على التوقع بنجاح ، وكلما كانت ظروف هذه الأسواق أكثر استقرارا كلما انخفض الطلب على نقود لأغراض المضاربه .
- **طول فترة التوقع** ، والعلاقة **طرديه** بين طول فترة التوقع والطلب على النقود بغرض المضاربه .

■ الخلاصه

الطلب على النقود وفقا لنظرية كينز يمكن التعبير عنها على النحو التالي :

$$M^d = MT + MP + MS$$

أي بصورة أخرى :

$$\frac{M^d}{P} = f(\bar{i}, Y^+)$$

بحيث تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل **طرديه** وبسعر الفائدة **عكسيه** . بالرغم من تلافي النظرية الكينزية للعديد من الأخطاء التي وقعت بها النظرية الكلاسيكية إلا أنه هناك أيضا انتقادات وجهت للنظرية الكينزية تتمثل بالآتي :

- ◀ لم يشير كينز للتغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة .
- ◀ أهمل سعر الفائدة في الطلب على النقود للأغراض الأخرى غير المضاربه .
- ◀ لم توضح النظرية آثار التغير لسعر الفائدة في الأجل الطويل .

❖ النظرية الحديثه في الطلب على النقود (صيغة الطلب على الأصول)

➡ المقدمه

قدّم **ميلتون فريدمان** Milton Friedman نظريته في الطلب على النقود في عام 1956 . وعلى خلاف من سبقوه من الإقتصاديين اعتبر ميلتون فريدمان أن النقود هي أحد المكونات البديله للثروه . كما اعتبر أن الطلب على النقود لا يختلف عن الطلب على أي نوع من الأصول الماليه أو الماديه الأخرى . وقد اعتمد ميلتون فريدمان في صياغة نظريته في الطلب على النقود ، على **نظرية الطلب على الأصول** ، فجاءت معادلته في الطلب على النقود على النحو التالي :

❶ صيغة نظرية الطلب على الأصول

$$\frac{Md}{P} = F [y_p , r_d - r_m] (r_e - r_m) (\pi - m)$$

حيث ترمز :

$\frac{Md}{P}$: للطلب على الأرصده النقديه .

y_p : للدخل الدائم .

r_m : للعائد المتوقع من إبقاء النقود سائله .

r_b : للعائد المتوقع على السندات .

r_e : للعائد المتوقع على الأسهم .

π : لمعدل التضخم المتوقع .

❷ تفسير نظرية الطلب على الأصول

يرى فريدمان أن هناك **علاقة طردية** بين الدخل (يقصد به الدخل الدائم) والطلب على النقود . والدخل الدائم هو معيار للثروة استحدثه فريدمان والذي يمثل العائد السنوي على الثروه المملوكه للشخص ممثله في : (المدخرات + الدخل الحالي + القيمه الحاليه للدخول المتوقعه في المستقبل) . كما يرى فريدمان أن الطلب على النقود **يتحدد بمستوى تكلفة الاحتفاظ بالنقود** . وتتمثل هذه التكلفة في سعر الفائدة ومعدل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائيه . وبالتالي كلما **زادت** تكلفة الاحتفاظ بالنقود من خلال **إرتفاع** قيمة هذين العاملين أو أحدهما ، كلما **قلت** رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود وعلى ذلك فإن العلاقة بين تكلفة الإحتفاظ بالنقود والطلب عليها تعد **علاقه عكسيه** .

وأخيرا يرى فريدمان أنه في حالة إرتفاع العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة **بالعائد من الإحتفاظ بالنقود** ، فإن الفرد يفضل هذه البدائل على الإحتفاظ بالنقود . مما يقلل من طلبه على النقود ، من جانب آخر وهو ما يعكس نسبة التضخم التي تمثل ضريبة الإحتفاظ بالنقود فإذا توقع الفرد **إرتفاع** مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم **تناقص** القوة الشرائيه للنقود فإنه سيفضل السلع على النقود وهذا يعني **تناقص** الطلب على النقود .

إذن حسب هذا التفسير يتوقف الطلب على النقود على ثلاثة عوامل :

- (١) **الدخل الدائم** والعلاقة بينه والطلب على النقود **طردية** .
- (٢) **أسعار الأصول البديلة** (الأسهم والسندات) والعلاقة بينها والطلب على النقود **عكسية** .
- (٣) **الإشباع المتحقق من النقود** نتيجة للصرف منها على المعاملات والعلاقة بينها والطلب على النقود **عكسية** .

المحاضره الرابعه عشر

قضايا معاصره لها صلة بالبنوك

❖ المقدمه

سوف يتم في هذه المحاضره الأخيره من هذا الفصل ، استعراض قضيتان من القضايا المعاصره والتي يسود الاعتقاد بأنه لهما صلة كبيره بموضوع البنوك بكافه أنواعها . فأحد هذه القضايا لها أثر إيجابي على البنوك وتمثل نوع من الفرص التي من شأنها تعزيز مركز قوة هذه البنوك . في حين أن القضية الأخرى ، تمثل مصدر تهديدات من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف مركز هذه البنوك وتتمثل هاتان القضيتان في الآتي :

١. قضية التقنيه المصرفيه الحديثه .
٢. قضية غسيل الأموال .

فيما يلي سيتم استعراض لكل واحد منهما بشئ من التفصيل .

أولاً : قضية التقنيه المصرفيه الحديثه

شهد العالم في مرحلة ما بعد الحرب العالميه الثانيه تطورات حاسمه في مجال ثورة المعلومات والإتصالات (ITC) والتي كان لها أثراً كبيراً على أداء القطاع المالي بصفة عامه ، وعلى أداء البنوك (القطاع المصرفي) في جميع دول العالم ، بصفة خاصه . وسوف يتم في هذا الجزء الحديث عن التقنيه المصرفيه الحديثه من خلال المواضيع الفرعيه التاليه :

◆ التطورات التاريخية للتقنية المصرفية الحديثة

بصفة عامه يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها تطورات التقنية المصرفية الحديثة إلى ثلاثة مراحل تاريخية متباينة ، وذلك على النحو التالي :

أ. المرحلة الأولى : استخدام التقنية في ضبط حسابات العملاء والفروع تتميز هذه المرحلة بالإستخدام المحدود للتقنية ، وتمتد من الخمسينيات وإلى أواخر الستينيات من القرن الماضي ، حيث شهدت هذه المرحلة التطورات التالية في مجال التقنية المصرفية الحديثة :

- استخدام الحاسبات (الآلات الحاسبه) .
- استخدام أجهزة الحاسوب الكبيره والتي تطورت لاحقا إلى استخدام أجهزة الحاسوب الشخصي (PC) .

ب. المرحلة الثانية : استخدام التقنية في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء تمتد هذه المرحلة من أوائل السبعينيات وإلى أوائل القرن الحالي . وقد تميزت هذه المرحلة بتسارع معدلات استخدام منجزات التقنية المصرفية الحديثة والتي شهدت التطورات التالية :

- تقديم خدمات أجهزة الصراف الآلي (ATM) .
- تقديم الخدمات بنظام نقاط البيع (POS) .
- توفير البطاقات البنكية الذكية (بطاقات الدفع ، البطاقات الائتمانية ، بطاقات الصرف الشهري) .
- توفير مختلف أنواع المواقع الإلكترونية المصرفية (الموقع المعلوماتي Informational ، الموقع الاتصالي Communicative ، الموقع التبادلي Transactional) .

ج. المرحلة الثالثة : استخدام التقنية في عمليات التشبيك (الربط) تمتد هذه المرحلة من أوائل القرن الحالي وإلى يومنا هذا . وقد تميزت هذه المرحلة بتقوية وتعزيز علاقات الترابط والتشابك بين البنوك والأطراف ذات العلاقة بها ، سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي . وسواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي . وفيما يلي وصف لأهم تطورات هذه المرحلة :

- استخدام التقنية في عملية الربط بين البنوك فيما بعضها ، خصوصا في مجال التحويلات المالية (نظام الـ SWIFT) .
- استخدام التقنية في عملية الربط بين البنوك ومؤسسات الدولة في مجال سداد المدفوعات والفواتير (الحكومة الإلكترونية) .
- استخدام التقنية في عملية الربط بين البنك المركزي (المقاصد الإلكترونية) .
- استخدام التقنية في عملية الربط بين البنوك والأسواق المالية العالمية (البورصات) .

(**المحصلة النهائية** لهذه المراحل الثلاثة هي بلوغ مرحلة الصيرفة الإلكترونية والبنوك الافتراضية)

✓ مزايا استخدام التقنية المصرفية الحديثة ومشكلاتها .

بصفة عامة ، يمكن حصر مزايا استخدام البنوك للتقنية المصرفية الحديثة في الآتي :

- ❖ **رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك** عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات المصرفية (الوفرة في استخدام العنصر البشري والعمليات الورقية وتقليل أخطاء العمل اليدوي والوفرة في الزمن الذي تستغرقه المعاملات) .
- ❖ **زيادة الفرص** (الحصة في السوق المصرفية وجذب العملاء / الزبائن) عن طريق تقديم منتجات مالية جديدة وخدمات مالية جديدة .
- ❖ **تطوير وتنفيذ نظم الإدارة** عن طريق استخدام تطبيقات نظم المعلومات الإدارية .
- ❖ **الانتشار الجغرافي** عن طريق أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع .

أما عن المشكلات ذات الصلة باستخدام البنوك للتقنية المصرفية الحديثة ، فيمكن حصرها في الأشكال التالية :

- التكاليف الباهظة للحصول على أجهزة ومعدات التقنية والبرمجيات .
- المشكلات المتعلقة بالتطورات المتسارعة في مجال التقنية المصرفية الحديثة والتي تكون حلولها بأيدي غالباً المتخصصين من الفنيين في مجال التقنية .
- المخاطر المتعلقة باختراق نظم وشبكات البنوك من قبل الأفراد والعصابات المتخصصة في عمليات السطو على مواقع البنوك .
- المشكلات بسبب تعدد ثقافات الموظفين داخل البنك الواحد (كالصراعات بين فئة المصرفيين وفئة التقنيين داخل المؤسسة الواحدة) .
- إمكانية استغلال وسائل التقنية المصرفية الحديثة في عمليات غسل الأموال .

ثانياً : قضية غسل الأموال

أ. تعريف غسل الأموال :

غسل الأموال Money Laundering أو ما يعرف أيضاً بتبييض الأموال هو **عملية إخفاء المشروع عليه على الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة** . وهناك مجموعه من التعاريف العامة لظاهرة غسل الأموال ، نذكر منها :

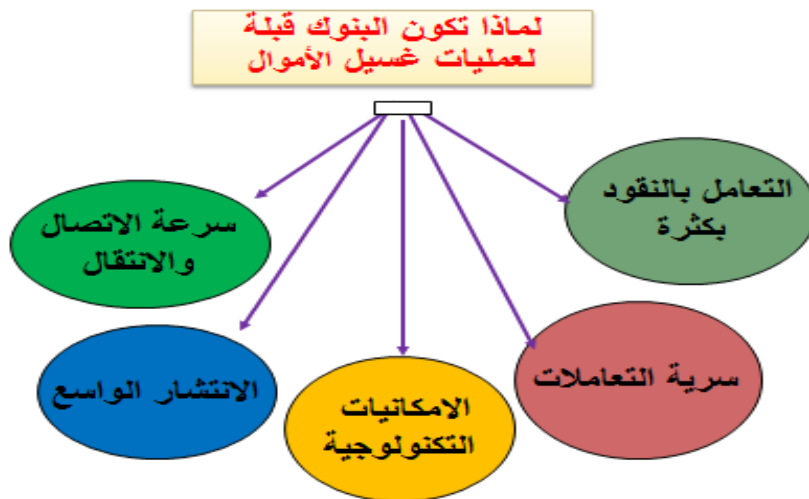
- ⊕ **عملية تحويل الأموال** أو نقلها مع العلم بأن مصدر الحصول عليها ارتكاب جريمة
- ⊕ أي فعل يهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو بقصد مساعدة أي شخص متورط في هذا النوع من الجرائم للإفلات من العقوبة .

- ❖ **إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال** أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها ، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو من فعل من أفعال الإشتراك في هذه الجريمة .
- ❖ **قدّرت مجموعة العمل المالي (FATF) حجم الأموال المغسولة بـ 300 بليون دولار سنويا .**
- ❖ **ووفقا لتقدير وزارة الخارجية الأمريكية فإن حجم الأموال المغسولة في العالم يصل إلى 500 بليون دولار سنويا .**
- ❖ **في حين يقدر خبير دولي في مجال الجريمة المنظّمه في آسيا ، أن مبالغ ما بين 300 إلى 400 بليون دولار من الأموال القدره يتم تبييضها سنويا .**

فيما يلي نقدم أمثله للأنشطة ذات العلاقة بظاهرة غسيل الأموال :

- التستر والغش التجاري .
- مخالفة النظام المصرفي .
- بيع الأعضاء البشريه .
- الهجره غير القانونيه .
- القمار .
- الدعارة .
- الجرائم البيئيه .

- المخدرات .
- السرقة من المال العام أو الخاص .
- الإحتيال والإختلاس المالي .
- تجارة الأسلحه .
- تهريب السلع .
- التهرب الضريبي أو الجمركي .
- الرشوه .



ب. مراحل عمليات غسيل الأموال

على وجه العموم تمر عمليات غسيل الأموال **بثلاثة مراحل** متتابعة يمكن وصفها على النحو التالي :

**١. مرحلة الإبداع :**

- ❖ جني العائد (المتحصلات) من ارتكاب الجريمة مثل بيع المخدرات .
 - ❖ كميات كبيره من النقد وقد يكون من ضمنها الشيكات وبطاقات الدفع .
 - ❖ تبدأ عملية إدخالها في الحسابات بالبنوك مباشرة (نقد يودع في حساب شخصي) أو بصورة غير مباشره (تودع على شكل معادن ثمينه أو شيكات سياحيه ... إلخ) .
 - ❖ تجميع الأموال خارج منطقة تحصيلها وتحويلها مباشرة للخارج .
- وتعتبر هذه المرحلة من **أكثر** المراحل **خطوره** لصعوبة اكتشافها .

٢. مرحلة التغطية أو الإخفاء :

- محاولة إخفاء علاقة الأموال بمصدرها .
- الإيهام بأن المال متأتي من مصادر مشروع .
- استخدام عمليات تجاريه وماليه متداخله ومشاركه وبالغة التعقيد .
- القيام بعمل عقود تجاريه داخلية وخارجية واتفاقيات قانونيه معقدة مع أطراف متعدده .
- إعاقه جهات التحقيق وإنفاذ القانون من تتبع ومعرفة مصادر هذه الأموال .

٣. مرحلة الدمج أو الخلط :

- ❖ دمج الأموال بأنشطة الإقتصاد العامه (الشرعيه) .
- ❖ من المراحل الخطره على الإقتصاد .
- ❖ يصعب اكتشافها من قبل الجهات الأمنية والإشرافيه .
- ❖ المحصله النهائيه لإرتكاب الجريمة .
- ❖ من خلالها يتم تكرار ارتكاب الجريمة .
- ❖ تمتد آثارها السلبيه إلى مختلف نواحي ومجالات الحياة في الدوله .

ج. طرق وأساليب غسيل الأموال

يمكن حصر طرق وأساليب غسيل الأموال في الآتي :

← التركيب :

- ≈ الإيداع في حسابات متفرقة لتجمع في حساب موحد .
- ≈ تقسيم المبالغ الضخمة المتحصلة من ممارسة الأنشطة الإجرامية (إلى مبالغ صغيرة) ومن ثم يعاد تجميعها .
- ≈ إجراء عدة عمليات إيداع خلال اليوم الواحد في الحساب .
- ≈ قيام عدد من الأفراد بتكرار الإيداع النقدي في حساب واحد .

← التواطؤ :

قيام موظفي البنوك أو أي من المؤسسات المالية بتسهيل قبول الإيداعات دون تطبيق الإجراءات والضوابط المنظمة لذلك مثل التبليغ عن العمليات المشبوهة أو تلك التي تبدو غير طبيعية أو عدم تعبئة نماذج التحويل والإيداع أو نموذج التبليغ بشكل كامل وعدم تطبيق مبدأ اعرف عميلك

← التهريب :

نقل الأموال النقدية أو المعادن الثمينة والسلع النادرة إلى خارج البلاد بصورة غير قانونية ليتم إيداعها في النظام الإقتصادي في بلد آخر ، سواء للقيام بعملية التغطية أو كمرحلة دمج نهائية . كما يمكن إعادة استخدامها في تكرار ممارسة النشاط الإجرامي ، وتتم عمليات التهريب بواسطة الطائرات والسيارات والنقل مع المسافرين عبر شركات الشحن والبريد وعبر الحدود البرية .

← الشركات الوهمية أو شركات الوجهة :

وهو ما يسمى بالتمثيل المخالف للحقيقة ، وذلك عن طريق تكوين شركات وهمية لإظهار أن الأموال المودعة متأتية من نشاط الشركة . في حين تكون جميع أموالها ناتجة عن تجارة المخدرات مثلا . وقد يكون لها مكاتب وموظفين وحسابات . كما يمكن تأسيس شركات تزاول نشاط تجاري ما (غالبا يصعب تقدير الدخل الناتج منه) كواجهة للتغطية على الأعمال غير الشرعية .

د. المخاطر والآثار الناجمة عن ممارسة عمليات غسيل الأموال

يمكن حصر هذه المخاطر والآثار في الآتي :

- إيجاد كيان مصرفي هزيل قائم على أموال متأتية من مصادر غير مشروع.
- إعطاء الفرص للمجرمين والحرية لمزاولة أعمالهم الإجرامية والإستمتاع بالعائدات غير الشرعية .
- تفشي ظواهر الفساد الأخلاقي والإداري في مختلف قطاعات العمل .
- مخاطر التأثير المباشر أو غير المباشر على الجهاز الحكومي ونفوذ العناصر الإجرامية فيه (المافيا ومجموعات الضغط) .
- تدهور الوضع الإقتصادي من جراء السمعة السيئة المرتبطة بممارسة الجرائم المرتبطة بعمليات غسيل الأموال .
- الآثار المباشرة على مختلف مجالات الإستثمار الداخلي أو الخارجي وأثره على عمله والدخل والتضخم .
- يتسبب في إحداث البطالة من جراء التهرب الضريبي .
- يحد من فرص التنافس الشريف على الدخول في المشاريع .
- شيوع مختلف أنواع الجرائم في المجتمع ، مما يتسبب في زعزعة الأمن والإستقرار بشكل عام .

هـ. مكافحة عمليات غسيل الأموال

🔑 دور البنوك المركزيه :

- إصدار التعليمات المنظمة لفتح وتشغيل الحسابات بأنواعها المختلفة .
- إصدار القواعد الخاصة بمكافحة غسل الأموال للبنوك .
- إلزام البنوك بالتبليغ عن العمليات المشتبه بها .
- التنسيق والتعاون المستمر بين المؤسسات المالية ومختلف القطاعات .
- منع فتح الحسابات غير المقيمة .
- منع ممارسة الأعمال المصرفية بدون ترخيص .
- تنظيم حركة النقد الداخل والخارج .
- حظر فتح الحسابات مجهولة الهوية أو الرقمية .
- تنبيه البنوك عن مخاطر غسيل الأموال .
- عقد الندوات المتخصصة للمصرفيين للتعريف بمخاطر غسيل الأموال .
- عقد الدورات التدريبية لمنسوبي القطاعات الأمنية والتحقيقية والقضائية .
- إنشاء شعبة مختصة لمكافحة غسيل الأموال .

🔗 دور البنوك التجارية :

- تطبيق التعليمات الصادرة من الأجهزة الإشرافية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال
- التقيد بتنفيذ التعاملات المالية وفق ما جاء بدليل إجراءات العمل لديها والتأكد من حسن تنفيذ وسير تلك الإجراءات .
- تقيد جميع العاملين بالسلوك المهني الحسنه وتجنب الوقوع في الشبهات .
- بذل الجهود المضاعفه في مجال اختيار الموظفين وتكثيف جهود التدريب .
- التوعية بمختلف المجالات ولجميع شرائح المتعاملين .
- معرفة العميل من خلال توفير معلومات وبيانات شخصيه عند فتح الحسابات أو عند تنفيذ عمليات ماليه .
- حفظ السجلات الخاصه بالعملاء ومستندات العمليات الماليه لفترة لا تقل عن عشر سنوات .
- عدم السماح بفتح حسابات رقميه (مجهولة الهوية) أو بأسماء وهميه .
- متابعة تعاملات العملاء الماليه والتحري عن الأعمال التي تبدو غير طبيعيه أو مشكوك فيها ليتم التبليغ عنها .
- التعاون التام مع السلطات الإشرافيه الماليه والأمنيه والتحقيقه .

في النهاية اسئل الله المولى عزوجل ان ينفع بالعمل

وتقبلوا خالص تحياتي

اخوكم

TURKI 1400

الحقوق محفوظة لمنتديات انتساب جامعة الملك فيصل

والدفعة الماسية ٢٠١٦ م